

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم المالية والمحاسبة

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطالبة

- بعلي نجاح

تحت عنوان:

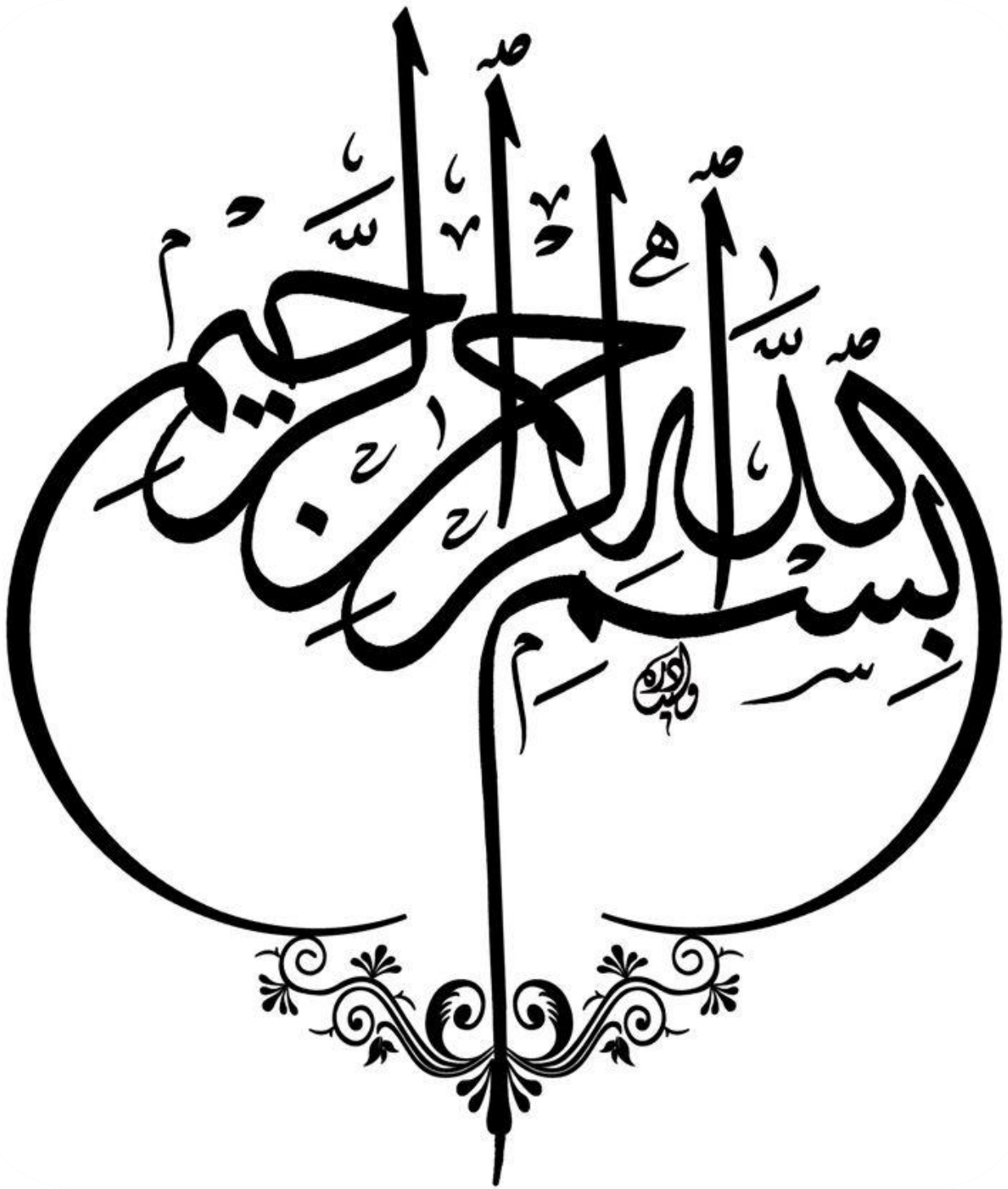
دور الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية

دراسة حالة بلدية المسيلة للفترة 2021-2023

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الاسم واللقب
رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. بن وارث حجيلة
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. حجار مبروكة
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. بوسعدية مسعود

السنة الجامعية: 2023-2024





شكر والتقدير



الحمد لله محمد كثير الحمى يبلغ الحمد منتهاه والصلوة والسلام على أشرف مخلوق أناره اللهم بنوره

واحفظاه

وانظروا من باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله أتقدم بخالص الشكر والتقدير للاستاذة المتفردة

سجاد مبروكه على تواضعها وأولادها وارتداداتها وتوجيهاتها القيمة التي أمدتنا بالثقة والتي كانت

السبب المباشر في إتمام هذا العمل، كما نتقدم بالشكر إلى العائلة الكريمة على مساندتهم لنا وأيضا

تقديرنا واحترافنا مني بالجميل إلى كافة عمال بلدية المسيلة ونخص بالذكر مدير الإدارة والمالية السيد


مرزوق جبر الخليم

وكل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع ولو بكلمة.

إهداء



من قال أنا لها نالها
لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون
لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفًا بالتسهيلات
لكني فعلتها ونلتها
الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا، الذي بفضله ها أنا اليوم أنظر
إلى حلما طال انتظاره وقد أصبح واقعا أفتخر به
إلى ملاكي الطاهر وقوتي بعد الله داعمي الأولى والأبدية " أمي "
أهديك هذا الإنجاز الذي لولا تضحياتك لما كان له وجود، ممتنة لأن الله
قد اصطفاك لي من البشر أما يا خير سند وعض
إلى من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل
" أبي "
إلى من قيل فيه:
سنشد عضدك بأخيك
إلى من مد يده دون كلل ولا ملل وقت ضعفي
" أخي " أدامك الله ضلعا ثابتا لي
إلى من آمنو بقدراتي وذكروني بقوتي و وقفو خلفي كظلي " اخواتي "



فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	شكر وعرهان
II	إهداء
IV-III	فهرس المحتويات
V	فهرس الجداول
VI	قائمة الأشكال
VII	فهرس المختصرات
	الملخص
أ - و	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للجماعات المحلية والجبابة المحلية	
8	تمهيد
9	المبحث الأول: ماهية الجماعات المحلية
9	المطلب الأول: مفهوم الجماعات المحلية
10	المطلب الثاني: خصائص الجماعات المحلية
11	المطلب الثالث: أهمية وأهداف الجماعات المحلية
14	المبحث الثاني: مصادر تمويل الجماعات المحلية
14	المطلب الأول: مصادر التمويل الداخلية
27	المطلب الثاني: مصادر التمويل الخارجية
31	المبحث الثالث: مفهوم الجبابة المحلية
31	المطلب الأول: تعريف الجبابة المحلية
34	المطلب الثاني: خصائص ومبادئ الجبابة المحلية
35	المطلب الثالث: أهداف الجبابة المحلية
38	خلاصة الفصل الأول

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: دور الجباية المحلية في تمويل بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023

40	تمهيد
41	المبحث الأول: التعريف بميدان الدراسة
41	المطلب الأول: البطاقة التقنية للبلدية
42	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبلدية
47	المطلب الثالث: مهام مصالح البلدية
55	المبحث الثاني: مساهمة المصادر الجبائية في ميزانية بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023
55	المطلب الأول: الضرائب العائدة لبلدية المسيلة 2021-2023
57	المطلب الثاني: نسبة مساهمة الجباية المحلية في تمويل بلدية المسيلة
60	المبحث الثاني: المشاكل التي تعاني منها بلدية المسيلة
60	المطلب الأول: المشاكل التي تعاني منها بلدية المسيلة
62	المطلب الثاني: الحلول المقترحة لتلك المشاكل
64	خلاصة الفصل الثاني
66	الخاتمة
64	قائمة المراجع
74	الملاحق

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	مبالغ الرسم المتعلقة برفع القمامات المنزلية حسب قانون المالية لسنة 2024	17
2-1	حاصل توزيع الرسم على القيمة المضافة للدولة والجماعات المحلية	19
3-1	السلم التصاعدي لحساب الضريبة على الثروة حسب قانون المالية لسنة 2024	20
1-2	حاصل توزيع الرسم على الأطر المطاطية للدولة والجماعات المحلية	24
2-2	حاصل توزيع الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم للدولة والجماعات المحلية	25
3-2	أوجه التشابه والاختلاف بين الضريبة والرسم	33
4-2	أوجه التشابه والاختلاف بين الضريبة والإتاوة	33
5-2	مبادئ الجباية المحلية	35
6-2	مجموع المناصب العليا في بلدية المسيلة	45
7-2	الضرائب العائدة لبلدية المسيلة للفترة من 2021-2023	55
8-2	نسبة مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية بلدية المسيلة للفترة 2021-2023	57
9-2	مساهمة الرسم على النشاط المهني بالنسبة لإجمالي إيرادات الجباية للفترة 2021-2023	58

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الأشكال	الرقم
21	توزيع معدل الرسم على النشاط المهني للجماعات المحلية	01
21	توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني بالنسبة لنقل المحروقات عبر الأنايب	02
25	حاصل توزيع الرسم التحفيزي يشجع عدم تخزين النفايات الصناعية.	03
26	حاصل توزيع الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية	04
27	توزيع رسم تكميلي على التلوث البيئي ذو المصدر الصناعي	05
27	حاصل توزيع الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي	06
30	مصادر تمويل الجماعات المحلية	07
41	الموقع الجغرافي لبلدية المسيلة	08
46	الهيكل التنظيمي لبلدية المسيلة	09
56	ضرائب الجباية المحلية لبلدية المسيلة للفترة 2021-2023	10
57	مساهمة الجباية المحلية في تمويل بلدية المسيلة للفترة 2021-2023	11
58	مدى مساهمة مجموع الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية للفترة 2021-2023	12
59	مساهمة الرسم على النشاط المهني بالنسبة لإجمالي إيرادات الجباية لسنة 2021-2023	13

قائمة المختصرات

الاختصرات	الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الفرنسية
PCD	المخطط البلدي للتنمية	Plans Communaux de Développement
CSGCL	صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية	Caisse de solidarité de Garantie des Collectivités locales
TFPB	الرسم العقاري على الملكيات المبنية	Taxe Foncière sur les Propriétés Bâties
TFPNB	الرسم العقاري على الملكيات الغير المبنية	Taxe Foncière sur les Propriétés Non Bâties
IFU	الضريبة الجزافية الوحيدة	Impôt Forfaitaire Unique
TVA	الرسم على القيمة المضافة	Taxe Sur la Valeur Ajoutée
TAP	الرسم على النشاط المهني	Taxe Sur L'activité professionnelle

مقدمة

تمهيد

تعتبر الجماعات المحلية أساسا حيويا في بناء الدولة وتطوير المجتمعات، حيث تلعب دورا هاما في تلبية حاجات المواطنين وتطلعاتهم على المستوى المحلي، ونظرا للدور الهام الذي تلعبه الجماعات المحلية في حياة المجتمع وإدارة شؤونه، سعت الدولة إلى توفير مصادر تمويل داخلية وأخرى خارجية، تمكنها من تحقيق التنمية المحلية، ومن بين هذه المصادر المالية تبرز الموارد الجبائية كأحد أهم الموارد التي تعتمد عليها الدولة لتمويل ميزانيات جماعاتها المحلية، لذلك لا بد من الاهتمام بهذا النوع من المداخل.

خاصة بعد التعديلات التي تخص الرسم على النشاط المهني في قانون المالية 2022، وما حمله من تغييرات في معدله وفي الفئات الخاضعة له، حيث تم إعفاء بعض المؤسسات من هذا الرسم، والذي يعتبر من أهم الموارد الجبائية للجماعات المحلية ونخص بالذكر البلديات. وبلدية المسيلة من أهم بلديات ولاية المسيلة التي تعتمد على هذا النوع من المصادر وهذا ما سنحاول دراسته خلال الفترة 2021-2023.

1- الإشكالية:

بناء على ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية للدراسة:

➤ إلى أي مدى تساهم الجباية المحلية في تمويل ميزانية بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023؟

2- الأسئلة الفرعية:

للإجابة على هذه الإشكالية نطرح بعض الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم المصادر تمويل ميزانية بلدية المسيلة للفترة 2021-2023؟
- هل أثرت تعديلات قانون المالية 2022 فيما يخص الرسم على النشاط المهني على ميزانية بلدية المسيلة؟

3- الفرضيات:

من أجل تقديم إجابة مبدئية عن الإشكالية المطروحة في الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تمثل الجباية المحلية المصدر الرئيسي لميزانية بلدية المسيلة للفترة 2021-2023؛

الفرضية الثانية: إعفاء بعض المؤسسات من دفع الرسم على النشاط المهني أثر على مصادر التمويل الجبائية لبلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023.

4- أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من التحديات المالية التي تواجه معظم البلديات، حيث لا تكفي الموارد المالية المتاحة لتغطية النفقات المتعددة والمتزايدة، ومن هنا تبرز أهمية الجباية المحلية في تمويل البلديات، كونها أحد أهم الموارد المالية التي تساهم في تمويلها، يساعد هذا التمويل البلديات على تلبية احتياجاتها المتنوعة وضمان سير عملها بفعالية.

5- أهداف الدراسة:

يكمُن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في معرفة نسبة مساهمة الجباية المحلية في مجموع إيرادات بلدية المسيلة، إلا أن الأهداف الفرعية تتمثل في:

- التعرف على أهم مصادر تمويل الجماعات المحلية خاصة بلدية المسيلة؛
- الوقوف على جملة المشاكل التي تعاني منها بلدية المسيلة؛
- أن تكون نتائج البحث بمثابة أساس لأبحاث أخرى يجريها أشخاص أو جهات معينة؛

6- أسباب اختيار الموضوع:

- ذاتية: تناولنا لهذا الموضوع نابع من الاهتمام الشخصي بموضوع ميزانية الجماعات المحلية خاصة البلدية، باعتبارها تمثل مرتكز النهوض بجودة الحكم وتنمية البلاد من كافة المجالات وانطلاقاً من قناعة أن أي تطوير أو تحدي داخل الدولة لا بد أن يكون منطلقاً من القاعدة.

- موضوعية: الدور الهام الذي تلعبه الجماعات المحلية نخص بالذكر البلدية في خدمة المواطن والمجتمع ككل خاصة في مجال التنمية المحلية.

7- حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تم اختيار بلدية المسيلة من بلديات ولاية المسيلة بالجزائر كمكان لإجراء الدراسة الميدانية.
- الحدود الزمانية: تم اختيار الفترة من سنة 2021 إلى سنة 2023 كحدود لإجراء الدراسة التطبيقية، وتم إجراء الدراسة في شهر مارس-أفريل 2024.

8- الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات المتناولة للمواضيع المرتبطة بالجماعات المحلية والجباية المحلية وأهم مصادر تمويل هذه الجماعات، وعليه سيتم ذكر مختلف الدراسات التي تم الاطلاع عليها والمرتبطة بشكل مباشر بالموضوع:

الدراسة الأولى: سمراني دحمان، إشكالية الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، بومرداس، 2018، حيث جاءت إشكالية البحث كما يلي: هل يعتبر نظام الجباية المحلية الحالي نظاما فعالا لتحقيق التنمية المحلية المستدامة أم يجب تجديده؟ هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الجماعات المحلية ومكانتها بالنسبة للتشريع والقوانين الجبائية وتأسيس الضريبة، كما توصل الباحث إلى بعض النتائج منها:

- التنمية المحلية المستدامة تتطلب مبالغ مالية ضخمة لتحقيق أهدافها؛
- الجهود الحكومية لوحدها غير قادرة على بلوغ أهداف التنمية الشاملة والمتوازنة ما لم تكن مدعومة بالمبادرات الخاصة والمشاركة الشعبية تمويلا وإعدادا وتنفيذا وتقييما؛
- في ظل عدم كفاية الموارد الذاتية بما فيها الجباية، يتم تمويل قسم التجهيز والاستثمار، عن طريق مساعدات الدولة وإعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

الدراسة الثانية: صياف عصام، أثر الجباية المحلية على مالية البلدية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، تخصص إدارة محلية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة-1 الحاج لخضر، 2017-2018، حيث جاءت إشكالية البحث كما يلي: ماهي الآثار التي ترتبها الجباية المحلية من خلال القوانين الضريبية على الأبعاد المالية والاقتصادية التي تهدف ميزانية البلديات إلى تحقيقها في الجزائر؟ هدفت هذه الدراسة على التشجيع على الالتزام بالواجبات الضريبية تجاه الدولة وهيئاتها المحلية، أو الاستفادة من المزايا والإعفاءات الضريبية في مجال الاستثمار لتحقيق التنمية المحلية، وقد توصل الباحث إلى جملة من النتائج أهمها:

- تحتل الموارد الجبائية للبلديات مكانة هامة ومعتبرة، وتشكل المورد الأساسي لتمويل صلاحياتها ومختلف نشاطاتها،
- يشكل عدم التحصيل الكلي للموارد الجبائية عائقا سلبيا في تحقيق التوازن المالي للبلديات وهو ما يؤثر على ميزانيتها بالعجز؛
- أسعار ومبالغ بعض الضرائب والرسوم لا ترقى إلى أن تكون خزان لموارد مالية جبائية كافية يعول عليها في ميزانية البلدية وهذا نظرا لتدهور قيمة العملة الوطنية.

الدراسة الثالثة: زروخي صباح، سالمى عبد الوهاب، مساهمة المصادر الداخلية والخارجية لقسم التجهيز في برامج الجماعات المحلية، دراسة تحليلية لحالة بلدية المسيلة للفترة (2015-2019)، جامعة المسيلة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 08، العدد 08، 2021.

حيث جاءت إشكالية المقال كما يلي: ما مدى مساهمة المصادر الداخلية والخارجية لقسم التجهيز في برامج بلدية المسيلة خلال الفترة (2015-2019)؟

وقد توصل الباحثين إلى جملة من النتائج منها:

- إن نسبة الاقتطاع لقسم التجهيز من إيرادات التسيير تمثل الحدود الدنيا والمقدرة ب 10% يؤثر بشكل سلبي على نمط التنمية المحلية بإقليم البلدية وخاصة مع متطلبات المجتمع المحلي المتزايدة من جهة وانخفاض إيرادات قسم التسيير وماله من تأثير على انخفاض إيرادات التمويل الذاتي لقسم التجهيز من جهة ثانية.
- يجب على البلدية أن تكون منتجة للمداخل وذلك بتخصيص مشاريع في قسم التجهيز لإنشاء عقارات وأملاك منتجة للمداخل تساهم في إيرادات التسيير، حيث خلال فترة الدراسة لم يتم إنشاء أي مشاريع منتجة للمداخل، وكل إيراداتها موجه للجانب التنموي فقط.
- على البلدية تحسين طرق تحصيل الإيرادات الجبائية والتي تساهم بشكل كبير في التمويل الذاتي لقسم التجهيز من ميزانيتها.

الدراسة الرابعة: أسماء ريغي، كمال زيتوني، سبل تفعيل مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية-دراسة حالة البلديات الكبرى لولاية برج بوعرييج، خلال الفترة 2015-2020، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 09، العدد 01، 2022، حيث جاءت إشكالية المقال كما يلي: إلى أي مدى تساهم الجباية المحلية في تمويل ميزانية البلديات الكبرى لولاية برج بوعرييج؟ وفي ما تتمثل أهم متطلبات تفعيلها؟

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم مورد في ميزانية البلديات ألا وهو مكونات الجباية المحلية، وكذا التعرف على مدى مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية البلدية.

وقد توصل الباحثين إلى جملة من النتائج أهمها:

- تساهم الجباية المحلية بنسبة ضئيلة في الإيرادات الإجمالية لميزانية البلديات وبنسبة لا تتعدى 21%

فقط، ويرجع ذلك إلى عدم متابعة التحصيل من قبل البلديات، الاعتماد على الإعانات المقدمة

لها، التهرب والغش الضريبي... الخ

تفاوتت نسب عوائد الجباية المحلية باختلاف المناطق التي تتواجد فيها البلديات، فالبلديات التي تتواجد بمنطقة الظل مثلا تعاني من الافتقار للأنشطة الاقتصادية التي تسمح لها بفرض ضرائب ورسوم محلية نتيجة ظاهرة النزوح الريفي، غياب الاستثمار في المنطقة... الخ

الدراسة الخامسة: دراسة سالمى عبد الوهاب، آليات تفعيل مصادر التمويل للحد من عجز ميزانية الجماعات المحلية- دراسة حالة بلدية المسيلة- مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، مسيلة، 2022-2023، حيث جاءت إشكالية البحث على النحو التالي:

ماهي آليات تفعيل مصادر التمويل للحد من عجز ميزانية بلدية المسيلة؟ هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ميزانية الجماعات المحلية ومكوناتها، بالإضافة إلى أهم أسباب عجز ميزانية الجماعات المحلية، من خلال دراسة حالة بلدية المسيلة توصل الباحث إلى بعض النتائج منها:

- عدم قدرة البلدية على تسيير ممتلكاتها، حيث هناك تذبذب في عملية تأجير ممتلكاتها وتجديد عقودها مثل المسبح البلدي الذي لم يؤجر منذ سنة 2011، ومحطة نقل المسافرين التي لم تؤجر منذ سنة 2014، وبعض المحلات التجارية.

- عدم صيانة بعض الأملاك المنتجة للمداخل مما أدى إلى تدهور وضعيتها وبالتالي عدم القدرة على تأجيرها.

- مشكلة التهرب الضريبي من خلال عجز الإدارة الضريبية عن حل مشكلات النظام الضريبي تدفع بالمكلف الى التهرب من أداء الضرائب المتوجبة عليه، لثقتة في عدم إمكانية الإدارة من ملاحقته.

من خلال الدراسات السابقة المذكورة نستنتج أوجه التشابه والاختلاف بينهم وبين الدراسة الحالية حيث تم الاتفاق في المنهج المتبع ومتغيرات الدراسة، أما الاختلاف كان في الفترة الزمنية والمكانية أي مكان دراسة الحالة.

كما تم إضافة دراسة مدى تأثير إعفاء بعض المؤسسات من دفع الرسم على النشاط المهني ودراسة التغير في معدلاته على ميزانية بلدية المسيلة للفترة 2021-2023.

المنهج المتبع: بالنظر إلى موضوع الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتغطية الجانب النظري، والاعتماد على دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، من خلال تحليل البيانات المقدمة من طرف بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023.

9- هيكل البحث:

لمعالجة إشكالية البحث والإلمام بمختلف جوانب الموضوع قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى فصلين تسبقهم مقدمة

الفصل الأول بعنوان "الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية" والذي قسم إلى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالجماعات المحلية وذكر أهم خصائصها وأهميتها إضافة إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

أما في المبحث الثاني فقد خصص للدراسة مختلف مفاهيم الجباية المحلية وذكر أهم خصائصها بالإضافة إلى أهميتها.

أما بخصوص المبحث الثالث، فتطرقنا إلى مصادر تمويل الجماعات المحلية والمتمثلة في المصادر الداخلية والخارجية.

الفصل الثاني بعنوان " دور الجباية المحلية في تمويل بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023 " والذي قسم الى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى التعريف ببلدية المسيلة، الهيكل التنظيمي لها ومهامها.

أما في المبحث الثاني فتم التطرق الى أهم المصادر الجبائية لتمويل بلدية المسيلة.

كما تناولنا في المبحث الثالث الى مختلف المشاكل التي تعاني منها بلدية المسيلة والحلول المقترحة لهذه المشاكل.

وينتهي بحثنا في الأخير بخاتمة تضم النتائج التي تم التوصل اليها والاقتراحات.

الفصل الأول
الإطار النظري
للجماعات المحلية
والجباية المحلية

الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

تمهيد

في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، بات من الضروري إعادة النظر في هيكله النظم الإدارية والمالية، بهدف تحقيق إدارة محلية فعالة وكفوءة، تلعب الجماعات المحلية دورا محوريا في هذا الصياغ، تعد الوحدات الأساسية للإدارة المحلية التي تنفذ من خلالها السياسات التنموية وتقدم الخدمات للمواطنين.

يعتمد نجاح هذه الجماعات في أداء مهامها بشكل كبير على مدى توفر الموارد المالية اللازمة، والتي تأتي بشكل رئيسي من الجباية المحلية.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مفهوم الجباية المحلية والجماعات المحلية، بالإضافة إلى العلاقة بينهما في إطار مصادر تمويل الجماعات المحلية، وهذا من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الجماعات المحلية

المبحث الثاني: مفهوم الجباية المحلية

المبحث الثالث: مصادر تمويل الجماعات المحلية

الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

المبحث الأول: ماهية الجماعات المحلية

الجماعات المحلية تشكل النسيج الأساسي للمجتمع، حيث تلعب دورا حيويا في تلبية احتياجات المواطنين على المستوى المحلي، لذا خصصنا هذا المبحث للتعرف على الجماعات المحلية ومختلف هيئاتها، وكذا أهم خصائصها، أهدافها وأهميتها.

المطلب الأول: مفهوم الجماعات المحلية

سيتم من خلال هذا الجزء تقديم مجموعة من التعاريف للجماعات المحلية بالإضافة الى التعرف على مختلف هيئاتها.

أولاً: تعريف الجماعات المحلية

يعتبر مصطلح الجماعات المحلية مرادف لمصطلح الإدارة المحلية حيث يمكن تعريف الجماعات المحلية بأنها "أسلوب إداري يتم بمقتضاه تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي يشرف على إدارة كل وحدة هيئة محلية تمثل الإدارة العامة على أن تستقل هذه الهيئات بمراد مالية ذاتية وترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون". (ريغي و زيتوني ، 2022، صفحة 966)

ويرى الفقه الفرنسي بأن الجماعات المحلية هي "كل وحدة محلية قادرة على إدارة نفسها بنفسها وأن تقوم بالتصرفات الخاصة بشؤونها"، أما الفقه البريطاني فيرى بأنها "مجالس منتخبة مكملة لأجهزة الدول تتركز فيه سلطات الجماعات المحلية وتكون عرضة للمسؤولية أمام الناخبين". (زروخي و سالمي ، 2021، صفحة 319)

كما تعرف بأنها هياكل تتصف إدارتها بالشخصية المعنوية العمومية والاستقلال المالي والتي تسهر على إدارتها وحسن سيرها مجالس منتخبة وأخرى معينة على كل هيئات تنفيذية، تتصف بكونها أشخاص عمومية محلية تنشأ وتخضع في سيرها الى القانون والتنظيم، تتضمن الجماعات المحلية بالجزائر: الولايات البلديات. (خثير و صادفي ، 2018، صفحة 216)

في الأخير يمكن القول ان الجماعات المحلية عبارة عن هيئات متواجدة في منطقة جغرافية يطلق عليها في الجزائر اسم البلديات والولايات وتضم مجموعة سكانية معينة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

ثانياً: هيئات الجماعات المحلية

تتبع الجزائر النظام الثنائي في الوحدات المحلية، حيث نجد هيئتين محليتين، هما الولاية والبلدية.

الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

1-الولاية:

لقدت تعددت تعاريف الولاية أهمها:

الولاية هي " جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي". (سويقات، 2016، صفحة 60)

كما جاء في المادة الأولى من القانون رقم 07-12 المؤرخ في 21/02/2012 المتعلق بالولاية ما يلي الولاية هي " الجماعة الإقليمية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشارورية بين الجماعات الإقليمية والدولة" (سالمي، 2022، صفحة 25)

ومنه نستنتج أن الولاية هي جزء من التقسيم الإداري لدولة معينة، تتمتع بصلاحيات محددة في إدارة الشؤون المحلية وتنفيذ السياسات وتقديم الخدمات.

2- البلدية:

من أهم التعاريف المقدمة للبلدية ما يلي:

بموجب المادة الأولى من قانون 11- 10 المؤرخ في 21/06/2011 على أنها "الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة". (توفيق، 2016، صفحة 159).

وتعرف كذلك على أنها " القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية". (حميداني و درويش، 2017، صفحة 543)

حيث يمكن القول ان البلدية هي هيئة محلية، تتولى إدارة وتنظيم شؤون معينة داخل منطقة جغرافية محددة.

المطلب الثاني: خصائص الجماعات المحلية

تتميز الجماعات المحلية بمجموعة من الخصائص ومن أهمها اللامركزية، الاستقلالية المالية والاستقلالية الإدارية، بالإضافة إلى الشخصية المعنوية.

أولا: اللامركزية: من أهم ما يميز الجماعات المحلية هو اللامركزية بكل أنواعها" اللامركزية الإدارية، اللامركزية الوظيفية، اللامركزية الاقتصادية"، وهي تعني توزيع المهام بين السلطات المركزية والمرافق اللامركزية البلدية والولاية ومع خضوعها دوما لرقابة السلطات المركزية. (سلامي، صفحة 13)

الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

ثانيا: الاستقلالية المالية: وهذا يعني توفير مواد مالية خاصة للجماعات المحلية تمكنها من أداء الاختصاصات الموكلة لها وإتباع حاجات المواطنين في نطاق عملها وتمتعها بحق التملك للأموال الخاصة. (فيطس و رابحي، 2022، صفحة 130)

ومنه نستنتج أن الجماعات المحلية يمكنها تسيير ميزانيتها بحرية في حدود ما تمليه عليها السياسة الاقتصادية للدولة، حتى لا يكون لهذا الاستقلال تأثير على مجرى نمو النشاط الاقتصادي للدول.

ثالثا: الاستقلالية الإدارية: يعني أن تنشأ أجهزة تتمتع بكل السلطات اللازمة بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة والهيئات المحلية المستقلة، وذلك وفقا لنظام رقابي يعتمد من طرق السلطات المركزية للدولة. (غفصي و عزي، 2013، صفحة 114)

رابعا: الشخصية المعنوية: هي اكتساب المنظمة أو المؤسسة الصفة القانونية فهي لها حقوق وعليها واجبات مثلها مثل الأفراد العادين لها ذمة مالية، وتقوم بمختلف الوظائف المخول لها من طرف القانون. (سلامي ، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، صفحة 413)

كما تتميز الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية نتيجة لقيام المركزية، فالاعتراف بالشخصية المعنوية هو نتيجة منطقية للاعتراف باستقلاليتها وبوجود مصالح محلية خاصة بها.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف الجماعات المحلية

إن نجاح الجماعات المحلية في تجسيد أهدافها على أرض الواقع مرهون بمدى اعتمادها على مواردها المالية، كما لديها أهمية كبيرة من خلال المزايا التي تتمتع بها، وفقا لذلك سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهمية وأهداف الجماعات المحلية.

الفرع الأول: أهمية الجماعات المحلية

تتمثل أهمية الجماعات المحلية من خلال المزايا التي تتمتع بها والمتمثلة في:

- تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي من خلال اشتراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة وهي علامة من علامات الديمقراطية؛

- تخفف من مهام الدولة، فتنوع نشاطها فرض عليها خلق هياكل لمساعدتها في التنمية؛

- التفاوت فيما بين أجزاء الإقليم من الناحية الجغرافية، فهناك مناطق ساحلية وأخرى صحراوية، كما تختلف من حيث عدد السكان، هذا الاختلاف يفرض بالضرورة الاستعانة بالإدارة المحلية لتسيير شؤون الإقليم، ذلك انه ليمكّن تصور تسيير كل المناطق على اختلاف إمكاناتها ومواقعها بجهاز مركزي واحد.

الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

فالإدارة المحلية في هذه الحالة هي الأقرب إلى المواطن المحلي على فهم احتياجاته وطريقة تلبيتها وتحقيق أهداف التنمية المحلية، كما أنها تضمن بعداً من أبعاد الديمقراطية تسمح بالمنتخبين المحليين تحمل المسؤولية واكتساب الخبرة في تسيير الشأن العام.

كما أن العمل بأسلوب الإدارة المحلية يؤدي إلى تحاشي البطء في صدور القرارات التي لها صلة بالمصانع المحلية في الهيئات اللامركزية، وذلك من خلال مشاركة المواطن المحلي في إعداد وإصدار القرارات المحلية بناءً على الحاجيات المحلية والمشروعات ذات العائد المحلي بالدرجة الأولى. (عولمي، بدون ذكر سنة النشر، صفحة 258).

الفرع الثاني: أهداف الجماعات المحلية

تكمن الأهداف المرتبطة بوجود الجماعات المحلية وطبيعة نشاطها على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري.

أولاً: الأهداف السياسية: ترتبط بمقومات الجماعات المحلية والمتمثلة أساساً في مبدأ الانتخاب لرؤساء المجالس المحلية وأنماط العمل السياسي الذي يتبع هذا المبدأ ومن بين الأهداف الفرعية للأهداف السياسية: ممثلة في التعددية، الديمقراطية. (براهيم و بالصالح، 2022، صفحة 125)

ثانياً: الأهداف الإدارية: يعتبر نظام الإدارة المحلية وسيلة ملائمة لتقديم الخدمات المحلية والإشراف على إدارتها، وتتلخص تلك الأهداف فيما يلي:

- تحقيق الكفاءة الإدارية: لقد أشار براونج من أن أهم حسنات النظام اللامركزية هو ما يتعلق بالنواحي الاقتصادية، حيث أن هذا النظام من وجهة نظره أثر جدوى اقتصادية من تبني النظام المركزي عند تقديم السلع والخدمات المحلية، حيث يمكن النظام اللامركزي تزويد المواطنين بالكمية المطلوبة (المفضلة) والتي تختلف من محلية لأخرى، وبهذا فهي أكثر قدرة على الاستجابة للطلبات المتباينة مقارنة للنظام المركزي؛

- القضاء على البيروقراطية التي تتصف بها الإدارة الحكومية، وتنتقل صلاحية تقديم الخدمات المحلية إلى هيئات وأشخاص يدركون طبيعة الحاجات المحلية ويستجيبون لها بدون عوائق أو روتين ومن خلال رقابة وراء المستفيدين من تلك الخدمات؛

- خلق روح التنافس بين وحدات الإدارة المحلية، ومنح فرصة للمحليات للتجريب والإبداع والاستفادة من أداء بعضها البعض نتيجة لذلك؛

الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

- تقريب المستهلك من المنتج، حيث يقرر ممثلي الهيئات المحلية المنتجة عادة الخدمات المطلوبة ويشرفون على إدارتها وقيمونها ويمثلون جهود المستفيدين منها ويشتركون معهم في تمويلها. (بركان و لعقافة، 2012، صفحة 273)

ثالثا: الأهداف الاقتصادية: تتمثل في:

- توفير مصادر التمويل المحلي من خلال الضرائب والرسوم المحلية وإيرادات وأملاك المجالس المحلية مما يساهم في تخفيف العبء عن مصادر الدولة التقليدية، وتخصيص تلك المصادر للمشروعات القومية؛

- تأسيس مشروعات اقتصادية تلائم احتياجات الوحدات المحلية وحاجات المواطنين؛

- تنشيط الاقتصاد الوطني كنتيجة لتنشيط الاقتصاد على المستوى المحلي. (الخلاية ، 2009 ، الصفحات 62-63)

رابعا: الأهداف الاجتماعية: تتركز فيما يلي:

- تساهم الإدارة المحلية بربط الإدارة الحكومية بالقاعدة الشعبية بما يضمن تفهم الطرفين لاحتياجات وأولويات المجتمعات المحلية ووسائل تنميتها اقتصاديا واجتماعيا؛

- دعم وترسيخ الثقة بالمواطن واحترام حريته وإرادته ورغبته في المشاركة في إدارة الشؤون المحلية ضمن سياق الإطار العام للتنمية الشاملة للوطن؛

- إحساس الأفراد بانتماءاتهم الإقليمية والقومية، وتحقيق آثار العزلة التي تفرضها المدينة الحديثة عليهم بعد توسيع نطاقها؛

- الإدارة المحلية وسيلة لحصول الأفراد على احتياجاتهم واتساع رغباتهم وميولهم. (قرواط، 2019، صفحة 11)

يعتبر الهدف المالي من بين أهداف الضريبة الذي يحظى بالاهتمام والأولوية عن باقي الأهداف الأخرى.

الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

المبحث الثاني: مصادر تمويل الجماعات المحلية

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مصادر تمويل الجماعات المحلية التي تمكنها من ممارسة مهامها بكل استقلالية، حيث يمكن القول إن هناك مصادر تمويل خارجية وأخرى داخلية، وهذه الأخيرة تتضمن مصادر تمويل جبائية تكون عائدة لها كلياً أو جزئياً.

المطلب الأول: مصادر التمويل الداخلية:

تتقسم المصادر الداخلية إلى صنفين، مصادر تمويل ذاتية غير جبائية ومصادر ذاتية جبائية.

الفرع الثاني: مصادر تمويل ذاتية غير جبائية:

تتمثل مصادر التمويل غير الجبائية في جميع الإيرادات الناتجة عن توظيف البلديات لإمكاناتها ومصادرها الخاصة باستغلال أملاكها وتسيير مواردها المالية وثروتها العقارية.

أولاً: التمويل الذاتي:

وفقاً للمادة 179 والمادة 152 من قانون البلدية والولاية على التوالي، فإنه يتعين على كل من البلدية والولاية ضرورة اقتطاع جزء من إيرادات التسيير وتحويله لقسم التجهيز والاستثمار، بهدف ضمان التمويل الذاتي لفائدة البلدية والولايات حتى تتمكن من تحقيق الاستثمار لفائدة ذمتها وفقاً للشروط التي يحددها التنظيم، وتقدر نسبة الاقتطاع على أساس أهمية إيرادات التسيير والمتمثلة فيما يلي: (المادة 179، المادة 152، من قانوني البلدية والولاية).

- مساهمات الصندوق المشترك للجماعات المحلية؛

- الضرائب غير المباشرة (بالنسبة للبلديات)؛

- الضرائب المباشرة (بالنسبة للولايات)؛

تستعمل الأموال المقتطعة في تمويل كل العمليات التي من شأنها تحسين الإطار المعيشي والحفاظ على التوازن المالي للميزانيات المحلية.

ثانياً: إيرادات ونواتج الأملاك:

هي الإيرادات التي تنتج عن استغلال واستعمال الجماعات المحلية لأموالها بنفسها باعتبارها أشخاص اعتبارية تنتمي للقانون العام، أو ما تحصل عليه نتيجة استعمال أملاكها من طرف الغير، ويمكن أن نذكر أهم الإيرادات المتمثلة في بيع المحاصيل الزراعية، حقوق الإيجار وحقوق استغلال الأماكن في المعارض والأسواق وأماكن التوقف وحقوق عوائد منح الامتيازات (رخص البناء، استعمال المساحات العامة... الخ). (دحمان، 2018، صفحة 120).

الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

ثالثاً: إيرادات الاستغلال المالي:

وتتمثل في المواد المالية الناتجة عن بيع المنتجات أو تأدية خدمات للمواطن والتي توفرها الجماعات المحلية.

تتميز هذه الإيرادات بالتنوع وترتبط وفرتها بمدى ديناميكية الجماعات المحلية وقدرتها على خلق الأنشطة المدرة للأرباح.

تتكون هذه الإيرادات مما يلي: مداخيل مؤسساتها العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، عوائد الرسوم الجنائية، عوائد فحص وختم اللحوم، رسوم عمليات الإبادة والرقابة الصحية ومكافحة الأوبئة، حقوق الكيل والوزن والقياس، حقوق التخزين والإيداع في المخازن العمومية، رخص الامتياز وتفويض المصالح العمومية. (ياسين، صفحة 154).

رابعاً: المشروعات المشتركة بين البلديات

يمكن للبلديات ان تؤسس فيما بينها مشاريع مشتركة ومؤسسات مشتركة تحقق لها النفع العام، وتمثل أرباح وفوائد هذه المشاريع والمؤسسات إيرادات هامة للهيئات الإقليمية تمكنها من تغطية نفقات تسييرها وتجهيزها (المادة 215، قانون البلدية، 2017، صفحة 28).

الفرع الثاني: المصادر الذاتية الجبائية

تتمثل المصادر الذاتية الجبائية في الضرائب والرسوم وتنقسم إلى ثلاث أصناف:

أولاً: الضرائب والرسوم المحصلة كلياً لفائدة البلدية

تتفرد الجماعات المحلية بمجموعة من الضرائب والرسوم بنسبة 100 % لفائدتها، وتشمل ما يلي:

1- الرسم العقاري: تنص المادة 248 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة: "يؤسس رسم

عقاري سنوي على الملكيات المبنية مهما تكون وضعيتها القانونية الموجودة فوق التراب الوطني

باستثناء تلك المعفاة من الضريبة صراحة". (المادة 248 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة،

2024، صفحة 81)

1-1- الرسم العقاري على الملكيات المبنية (TEPB):

يتم فرض سنويا الرسم العقاري على الأملاك المبنية التالية:

- المنشآت المخصصة لإيواء الأشخاص والمواد أو لتخزين المنتجات؛
- المنشآت التجارية الكائنة في محيط المطارات الجوية والموانئ ومحطات السكك الحديدية ومحطات الطرقات، بما فيها ملحقاتها المتكونة من مستودعات ورشات للصيانة؛

الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

- أراضي البناءات بجميع أنواعها والقطع الأرضية التي تشكل ملحقا مباشرا لها ولا يمكن الاستغناء عنها؛

- الأراضي غير المزروعة والمستخدمة لاستعمال تجاري أو صناعي كالورشات وأماكن إيداع البضائع وغيرها من الأماكن من نفس النوع، سواء كان يشغلها المالك أو يشغلها آخرون مجانا أو بمقابل. (المادة 248 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2024، صفحة 81)

- حساب الرسم:

المادة 261-ب: يحسب الرسم بتطبيق المعدلين المبينين أدناه على الأساس الخاضع للضريبة:

- الملكية المبنية بأتم معنى الكلمة: 3 %

غير أنه، بالنسبة للملكيات الثانوية الشاغرة المبنية للاستعمال السكني والمملوكة من طرف الأشخاص الطبيعيين والتي لم يتم تأجيرها، تطبق عليها زيادة في المعدل قدرها 7 %، بعنوان الرسم العقاري، تحدد كليات تطبيق أحكام هذه المادة، بموجب قرار مشترك بين الوزيرين المكلفين بالمالية والجماعات المحلية.

يوضح صنف الأملاك المشار إليها في الفقرة السابقة وموقعها وكذلك شروط وكليات تطبيق هذا الإجراء عن طريق التنظيم.

- الأراضي التي تشكل ملحقات للملكيات المبنية:

• 5 % عندما تقل مساحتها أو تساوي 500 م²؛

• 7 % عندما تفوق مساحتها 500 م² وتقل أو تساوي 1000 م²؛

• 10 % عندما تفوق مساحتها 1000 م² (المادة 261 ب قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2024، صفحة 83).

1-2- الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية: (TEPNB)

تشير المادة 261 من قانون الضرائب المباشرة إلى أنه يؤسس رسم عقاري سنوي على الملكيات غير المبنية بجميع أنواعها باستثناء تلك المعفاة من الضريبة.

وتستحق على الخصوص على:

- الأراضي المتواجدة في القطاعات العمرانية أو القابلة للتعمير؛

- المحاجر ومواقع استخراج الرمل والمناجم في الهواء الطلق؛

- مناجم الملح والسبخات؛

الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

- الأراضي الفلاحية. (المادة 261-د، 2024، الصفحات 83-84).

- حساب الرسم:

المادة 261 - ز: يحسب الرسم بعد أن يطبق على أساس الضريبة نسبية:

- 5 % بالنسبة للملكيات غير المبنية المتواجدة في المناطق غير العمرانية بالنسبة للأراضي العمرانية،
تحدد نسبة الرسم كما يلي:

- 5 % عندما تكون مساحة الأراضي أقل من 500 م² أو تساويها؛
- 7 % عندما تفوق مساحة الأراضي 500 م² وتقل أو تساوي 1000 م²؛
- 10 % عندما تفوق مساحة الأراضي 1000 م²؛
- 3 % بالنسبة للأراضي الفلاحية؛ (المادة 261-ز من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة،

(2024

إلا أنه بالنسبة للملكيات غير المبنية المتواجدة في المناطق العمرانية أو الواجب تعميرها والتي لم تنشأ
عليها بنايات منذ ثلاث (03) سنوات، ابتداء من تاريخ الحصول على رخصة البناء أو صدور رخصة
التجزئة فإن الحقوق المستحقة بصدد الرسم العقاري ترفع الى 4 أضعاف. (المادة 263، 2024، صفحة
(88

2 - رسم التطهير:

يؤسس رسم التطهير لفائدة البلديات التي تشغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية رسم سنوي لرفع
القمامات المنزلية وذلك على كل الملكيات المبنية، يكلف قابض الضرائب لمكان تواجد الملكية بتحصيل
هذا الرسم.

تعفى من الرسم على رفع القمامات المنزلية الملكيات المبنية التي لا تستفيد من خدمات رفع القمامات
المنزلية. (المادة 265، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2024، صفحة 88)

وقد تم تحديد مبلغ الرسم المتعلق برفع القمامات المنزلية كما يلي:

الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

الجدول رقم (1-1): جدول يمثل مبالغ الرسم المتعلقة برفع القمامات المنزلية حسب القانون المالية لسنة 2024

مبلغ الرسم	نوع المحل
2000 دج	محل ذي استعمال سكني
10000 دج	محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه
18000 دج	أرض مهيأة للتخيم والمقطورات
80000 دج	محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه ينتج كميات من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المادة 263. مكرر 2. قانون المالية 2024، ص 88.

3 - الرسم على السكن:

يطبق هذا الرسم على المحلات ذات الطابع السكني أو المهني الواقعة في البلديات مقر الدائرة، مع العلم أن هذا الرسم كان يطبق في بدايته على بعض الولايات منها الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة، فيحدد مبلغ الرسم السنوي كما يلي:

- 300 دج بالنسبة للمحلات ذات الطابع السكني؛

- 1200 دج بالنسبة للمحلات ذات الطابع المهني؛

يحصل هذا الرسم من طرف مؤسسة سونلغاز، عن طريق فاتورة الكهرباء والغاز، حسب دورية الدفع، وبالتالي يدفع ناتج هذا الرسم لفائدة البلديات. (عبيرات، 2018، صفحة 88).

4 - الرسم على الإقامة:

يخضع الرسم على الإقامة، الأشخاص المقيمون في البلدية وليس لديهم بها سكن خاص، يخضعون بموجبه للرسم العقاري (المادة 266 مكرر 1، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2024، صفحة 89).

يؤسس الرسم بعنوان إقامة أشخاص بالمؤسسة الفندقية الآتية:

- الفنادق؛

- المركبات السياحية أو القرى السياحية؛

- الشقق أو الإقامة الفندقية؛

- الموتيلات أو مرابط المسافرين؛

- المخيمات السياحية؛

الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

- المؤسسات الفندقية والإقامات الأخرى غير المذكورة أعلاه. (المادة 266 مكرر 2 ، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2024، صفحة 89).

5- رسم الحفلات والأفراح:

أسس هذا الرسم المثبت بواسطة سند قبض مسلم من طرف البلدية للصرف الذي قام بالدفع النقد، وذلك قبل بداية الحفل.

تحدد تعريفته كما يلي:

- من 500 دج الى 800 دج عن كل يوم، عندما لا تتعدى مدة الحفل السابعة مساء؛
- من 1000 دج الى 1500 دج عن كل يوم، إذا امتدت مدة الحفل إلى ما بعد السابعة مساء. (معر، 2018، صفحة 88).

الفرع الثاني: الضرائب والرسوم المحصلة جزئيا لفائدة البلدية:

هناك من الضرائب والرسوم ما هو مشترك بين البلديات وبعض الهيئات الأخرى كميزانية الدولة وميزانية الولاية وصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية والصندوق الوطني للسكن، وتتمثل هذه الضرائب في:

أولاً: الرسم على القيمة المضافة (TVA)

هي ضريبة غير مباشرة تفرض على الإنفاق أو الاستهلاك النهائي ويطبق على العمليات التي تكتسب طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا، باستثناء خدمات القطاع الإداري العمومي (Guide pratique de tva, ministere des finances:direction générale des inputs, 2015, p. 12)

- مجال التطبيق:

يخضع لهذا الرسم عمليات البيع، والأعمال العقارية من غير الخاضعة للرسوم الخاصة، التي تكتسب طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا، ويتم إنجازها في الجزائر بصفة اعتيادية أو عرضية، عمليات الاستيراد. (خلاصي، 2014، صفحة 475).

-معدلات الرسم:

- المعدل 9% (معدل منخفض): يطبق على المنتجات والخدمات التي تمثل فائدة خاصة حسب المخطط الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي؛

- المعدل 19% (معدل عادي): يطبق على العمليات، الخدمات والمنتجات الغير خاضعة للمعدل 9%. (بوعلام، 2018، صفحة 97)

الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

جدول رقم (1-2): حاصل توزيع الرسم على القيمة المضافة للدولة والجماعات المحلية

العمليات	الدولة	البلدية	صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية
العمليات المقامة في الداخل	75 %	10 %	15 %
العمليات المقامة عند الاستيراد	85 %	/	15 %
العمليات المنجزة من قبل المؤسسات التابعة لاختصاص مديرية كبريات المؤسسات	تدفع الحصة العائدة الى البلديات الى الصندوق المشترك للجماعات المحلية		

المصدر: المادة 98 من القانون 21 - 16 المؤرخة في 30 - 12 - 2021 المتضمن قانون المالية لسنة 2022، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 100، الصادرة بتاريخ 30 - 12 - 2021 ص 39.

ثانيا: الضريبة على الأملاك (الثروة):

نشأت هذه الضريبة بموجب الرسوم التشريعية 93 / 12 المتضمن قانون المالية لسنة 1993 لتعويض الضريبة التضامنية على الملكية العقارية.

وهي الضريبة المباشرة الوحيدة المخصصة جزئيا للجماعات المحلية وللدولة.

أ - مجال التطبيق:

يخضع للضريبة على الثروة:

- الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر، بالنسبة لأملكهم الموجودة بالجزائر أو خارج الجزائر؛

- الأشخاص الطبيعيون الذين ليس لهم مقر جبائي بالجزائر، بالنسبة لأملكهم الموجودة بالجزائر؛

- الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر ولا يحوزون أملاكاً، بحسب عناصر مستوى معيشتهم؛

وحسب المادة 281 مكرر 8 من نفس القانون تحدد نسبة الضريبة على الثروة حسب السلم التصاعدي

الآتي: (المادة 274 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2024).

الجدول رقم (1-3): السلم التصاعدي لحساب الضريبة على الثروة حسب قانون المالية لسنة

2024:

الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

النسبة %	قسط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة (دج)
0	يقل عن 100 000 000 دج
0.15	من 100 000 000 الى 150 000 000 دج
0.25	من 150 000 001 الى 250 000 000 دج
0.35	من 250 000 001 الى 350 000 000 دج
0.5	من 350 000 001 الى 450 000 000 دج
1	ما يفوق 450 000 000 دج

المصدر: قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة، مرجع سابق، المادة 281، مكرر 2024، ص 93

ثالثا: الرسم على النشاط المهني (TAP):

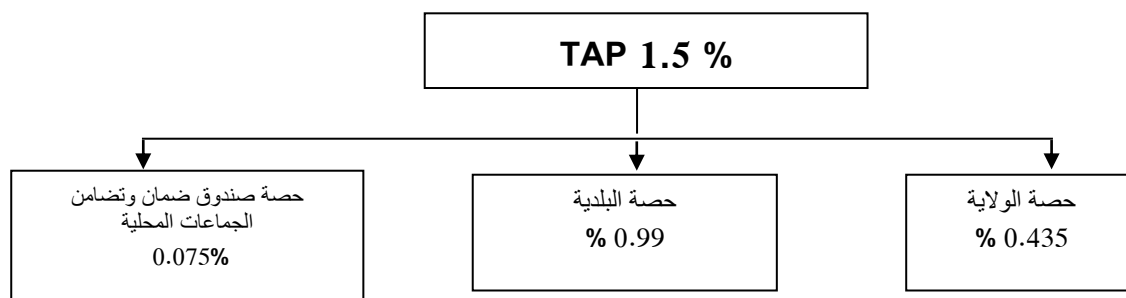
هو رسم يفرض على رقم الأعمال الذي يحققه الأشخاص الممارسون لنشاط صناعي، أو تجاري أو غير تجاري (مهني) بغض النظر عن نتيجة المؤسسة، وتوزع حصيلته على البلديات والولايات والصندوق المشترك للجماعات المحلية، بحسب نسب معينة تحدد في قوانين المالية السنوية. (نادية، 2017، صفحة 75)

- توزيع الرسم على الجماعات المحلية:

حسب المادة 222 يحدد معدل الرسم على النشاط المهني 1.5 % ويوزع كما هو موضح في المخطط

التالي:

الشكل رقم (1): توزيع معدل الرسم على النشاط المهني للجماعات المحلية

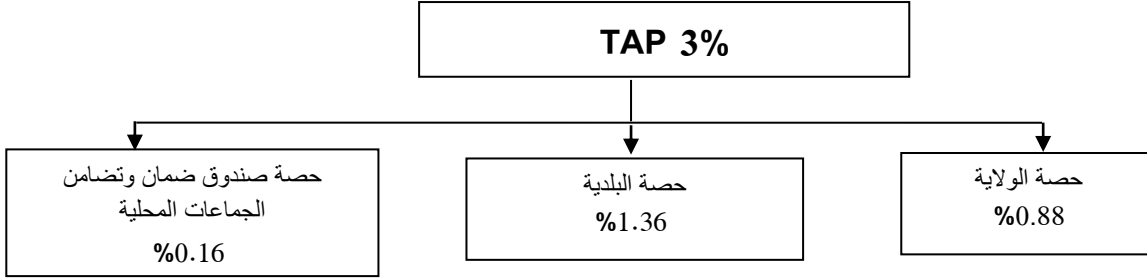


المصدر: من إعداد الطالبة إسنادا على المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة،

2022

الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

الشكل (2): توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني بالنسبة لنقل المحروقات عبر الأنابيب:



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على المادة 222 من قانون الضرائب المباشر ورسوم مماثلة 2022. كما أدرج قانون المالية لسنة 2022 تخفيضا جوهريا في الرسم على النشاط المهني وتجسد ذلك حسب البيان في كون منتجي السلع لم يعودوا خاضعين للرسم على النشاط المهني، ولم تعد المهن غير التجارية خاضعة للرسم على النشاط المهني، كما تستفيد الأنشطة الأخرى من تخفيض في معدل الرسم على النشاط المهني حيث ينخفض من 2 بالمائة إلى 1.5 بالمائة (باستثناء نشاط نقل المحروقات عبر الأنابيب).

كما نصت أحكام المادة 14 من قانون المالية لسنة 2024، على إلغاء أحكام المواد من 217 إلى 231 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، قصد الإلغاء النهائي للرسم على النشاط المهني.

رابعا: الرسم المحلي على اللحوم:

إن ذبح الحيوانات المبينة أدناه، يخضع لرسم لفائدة البلديات ضمن الأشكال وتبعا للكيفيات المحددة في المواد التالية:

- الخيليات: الحصان والفرس والبغل والبغلة والعيير والحمار والأتان والعيير الفحل؛

- الجمليات: الجمل والناقة والفصيل؛

- البقرات: الثور المخصي والثور الفحل والبقرة والعجل الصغير والعجلة؛

- الضأنات: الكبش الفحل والضأن والنعجة والخروف والخروف الرضيع؛

- العنزيات: التيس والماعز والجدي. (المادة 446، قانون الضرائب الغير مباشرة، 2024، صفحة ص 67).

يكون الرسم واجب الأداء على مالك اللحم أثناء الذبح وإذا كان هذا المالك ليس بتاجر وقام بالذبح بواسطة تاجر، فإن هذا الأخير يكون مسؤولا تضامنيا مع المالك على دفع الرسم. (المادة 447، من قانون الضرائب غير المباشرة، 2024، صفحة ص 67)

الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

تحدد تعريفه الرسم للحوم الطازجة أو الباردة أو المطبوخة أو المملحة أو المصنعة التي مصدرها الحيوانات الآتية: الخيول، الإبل، الماعز، الأغنام، البقر ب 10 دج. (المادة 452، من قانون الضرائب الغير مباشرة، 2024، صفحة ص68)

خامسا: الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU):

حسب المادة 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تحل محل النظام الجزافي للضريبة على الدخل وتعوض الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة وكذا الرسم على النشاط المهني.

أ- مجال التطبيق:

المادة 282 مكرر 1: تخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، الشركات المدنية ذات الطابع المدني والأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا صناعيا وتجاريا وغير تجاري وحرفيا، وكذا التعاونيات الحرفية والصناعات التقليدية التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أو إيراداتها المهنية السنوية ثمانية مليون دينار (8,000,000) ماعدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي. (المادة 282 مكرر 1، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023، صفحة ص 106).

يُستثنى من هذا النظام الضريبي:

- أنشطة الترقية العقارية وتقسيم الأراضي؛
- أنشطة استيراد السلع والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها؛
- أنشطة شراء - إعادة البيع على حالها، الممارسة حسب شروط البيع بالجملة، طبق للأحكام المنصوص عليها في المادة 224 من هذا القانون؛
- الأنشطة الممارسة من طرف الوكلاء؛
- الأنشطة الممارسة من طرف العيادات والمؤسسات الصحية الخاصة، وكذا مخابر التحاليل الطبية؛
- أنشطة الإطعام والفندقة المصنفة؛
- القائمون بعمليات تكرير وإعادة رسكلة المعادن النفيسة، وصانعي وتجار المصنوعات من الذهب والبلاتين؛
- الأشغال العمومية والري والبناء؛
- المهن غير التجارية.

الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

ب - معدلات الضريبة:

المادة 282 مكرر 4: يحدد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة، كما يأتي

- 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع؛
- 12% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

▪ **المادة 282 مكرر 4:** استثناء لأحكام المواد 282 مكرر إلى 282 مكرر 4، فإن الأشخاص الطبيعيين، مهما كانت وضعيتهم إزاء الفئات الأخرى من المداخل، الذين ينشطون في إطار دائرة توزيع السلع والخدمات عبر منصات رقمية أو باللجوء إلى البيع المباشر على الشبكة، يخضعون لاقتطاع من المصدر محرر من الضريبة بمعدل 5% بعنوان الضريبة الجزافية الوحيدة، يطبق على مبلغ الفاتورة احتساب كل الرسوم. ويطبق هذا الاقتطاع حسب الحالة، من طرف مؤسسات إنتاج السلع والخدمات أو من طرف المؤسسات التي تنشط في مجال الشراء إعادة البيع.

كما يجب على المؤسسات المذكورة أعلاه، أن تطبق هذا الاقتطاع من المصدر بالنسبة للأشخاص غير المسجلين لحد الآن لدى الإدارة الجبائية والذين يحققون عمليات إنتاج للسلع والخدمات أو المؤسسات الناشطة في الشراء/إعادة البيع.

تتم إعادة صب هذا الاقتطاع من طرف المؤسسات في العشرين من الشهر الذي يلي الفوترة، على الأكثر.

لا تطبق أحكام المادة 282 مكرر 3 على هذه الفئة من المكلفين بالضريبة. (المادة 282 مكرر 3، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023، الصفحات ص 107-108).

ج- توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة:

المادة 282 مكرر 5: يوزع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة كما يأتي:

- 49% ميزانية الدولة؛
- 5,0% غرف التجارة والصناعة؛
- 0.01% الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية؛
- 24,0% غرف الصناعة التقليدية والمهن؛
- 25%، 40% البلديات؛
- 5% الولاية. (المادة 282، مكرر 5، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023، صفحة 10)

الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

سادسا: الرسم على الأطر المطاظية:

أحدث هذا الرسم بموجب المادة 60 من قانون المالية سنة 2006 المعدل والمتمم بالمادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008، كما عدل بموجب المادة 112 من قانون المالية لسنة 2017 ثم المادة 54 من قانون المالية لسنة 2019.

يخص الأطر المطاظية الجديدة المستوردة او المصنوعة محليا، ويحدد مبلغ هذا الرسم كما يلي:
-750 دج عن كل إطار مخصص للسيارات الثقيلة؛
-450 دج عن كل إطار مخصص للسيارات الخفيفة. (الجريدة الرسمية، 2019، صفحة 20).
يتم توزيع مداخل هذا الرسم كما يلي:

جدول رقم (1-2): حاصل توزيع الرسم على الأطر المطاظية للدولة والجماعات المحلية:

البيان	صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية	ميزانية الدولة	الصندوق الخاص للتضامن الوطني	الصندوق الوطني للبيئة والساحل.
توزيع الرسم	35 %	34 %	30 %	01 %

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 95، المؤرخة بتاريخ 30 ديسمبر 2018، المادة 54، قانون رقم 18-18، المؤرخ في 27 ديسمبر 2018، المتضمن قانون المالية لسنة 2019، ص 20.

سابعا: الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم:

أنشأ هذا الرسم بموجب المادة 61 من قانون المالية لسنة 2006 و عدل بموجب المادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008، ثم عدل بموجب المادة 66 من قانون المالية لسنة 2018، والمادة 93 من قانون المالية لسنة 2020.

يؤسس رسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم يحدد ب 37 000 دج عن كل طن مستورد أو مصنع داخل التراب الوطني، والتي تتجم عن استعمالها زيوت مستعملة. (المادة 91 من قانون رقم 19-14، مؤرخ في 11 ديسمبر 2019، تتضمن قانون المالية لسنة 2020، 2019، صفحة 36).

تخصص عائدات هذا الرسم كما يأتي:

الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

جدول رقم (2-2): حاصل توزيع الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم للدولة والجماعات المحلية.

البيان	الصندوق الوطني للبيئة والساحل	ميزانية الدولة	ميزانية البلدية
توزيع الرسم	24%	42%	34%

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 8، الصادرة بتاريخ 30-12-2019، المادة 91، من قانون رقم 19-، 14 مؤرخ في 11 ديسمبر 2019 يتضمن قانون المادة لسنة 2020، ص 36
ثامنا: الرسوم الإيكولوجية:

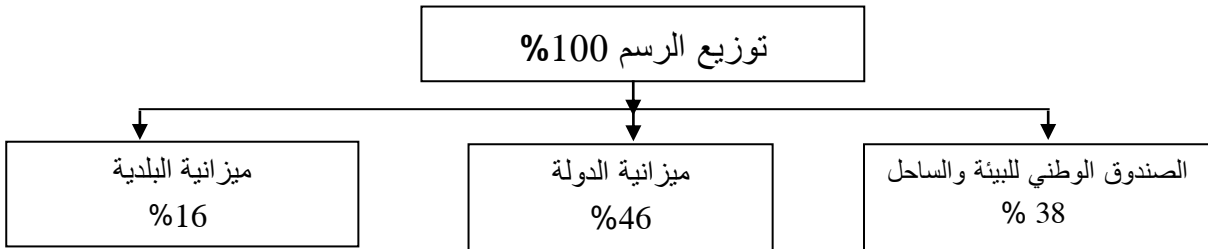
إن هذه الرسوم انشأتها الدولة لمواجهة الأنشطة المسببة للتلوث والخطورة للبيئة، وتعتبر هذه الرسوم جديدة على البلديات وتتمثل في:

1 - الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية:

أستحدث هذا الرسم بموجب المادة 203 من قانون المالية لسنة 2002، المعدل والمتمم بالمادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 والمادة 62 من قانون المالية لسنة 2008، والمادة 62 من قانون المالية لسنة 2018، والمادة 89 من قانون المالية لسنة 2020.

يؤسس رسم لتشجيع عدم التخزين يحدد بمبلغ 30 000 دج عن كل طن مخزن من النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة، يتم توزيع حصيلة هذا الرسم حسب قانون المالية لسنة 2020 كما يلي: (المادة 89 من قانون رقم 19-14، مؤرخ في 27 ديسمبر 2019، متضمن قانون مالية لسنة 2020، 2019، ص 35)

الشكل رقم (3): حاصل توزيع الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المادة 89 من القانون رقم 19-14. ص 35

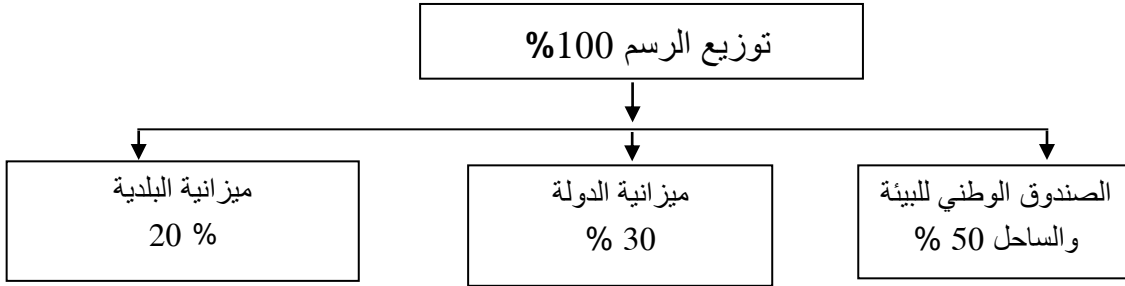
الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

2- الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية:

استحدث هاذ الرسم بموجب المادة 204 من قانون المالية لسنة 2002، المعدل والمتمم بالمادة 46 من قانون المالية التكميلية لسنة 2008، والمادة 63 من قانون المالية لسنة 2018، والمادة 90 من قانون المالية لسنة 2020.

يؤسس رسم لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية بسعر مرجعي قدره 60 000 دج/طن، ويخصص حاصل هذا الرسم كما يلي:

الشكل رقم (4): حاصل توزيع الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 81، الصادرة بتاريخ 30-12-2019، المادة 90 من قانون 19-14 المؤرخة في 11 ديسمبر 2019 المتضمن قانون المالية لسنة 2020 ص 35

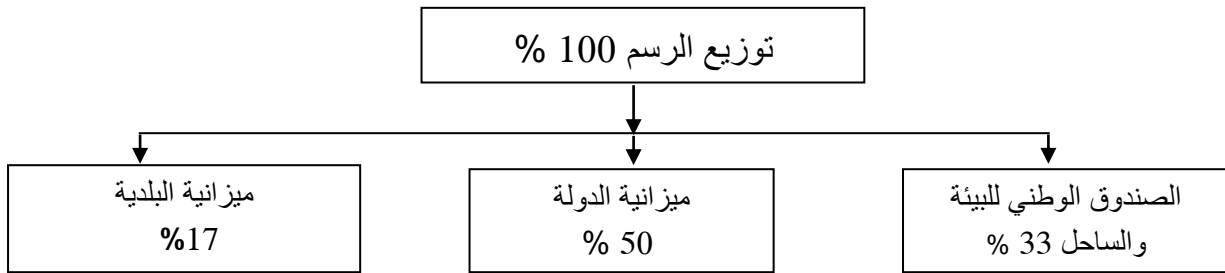
3- رسم تكميلي على التلوث البيئي ذو المصدر الصناعي:

يؤسس هذا الرسم على الكميات المنبعثة التي تتجاوز حدود القيم، ويحدد هذا الرسم بالرجوع إلى المعدل الأساسي السنوي الذي حدد بموجب أحكام المادة 54 من قانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر سنة 1999 والمتضمن قانون المالية لسنة 2000 ومن معامل مضاعف مشمول بين 1 و5 حسب نسبة تجاوز حدود القيم.

وفي توزيع حاصل هذا الرسم فقد عدل بموجب المادة 205 من قانون المالية لسنة 2002، المعدل والمتمم بالمادة 46 من قانون المالية التكميلية لسنة 2008، والمادة 64 من قانون المالية لسنة 2018، وحسب المادة 91 من قانون المالية لسنة 2020، فإن حاصل هذا الرسم يوزع كما يلي:

الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

شكل رقم (5): توزيع الرسم تكميلي على التلوث البيئي ذو المصدر الصناعي



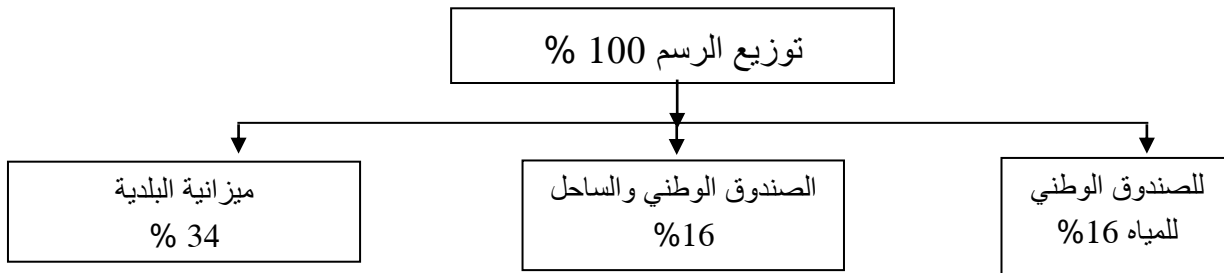
المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على المادة 91 من قانون 19-14 المؤرخ في 11-12-2019، المتضمن قانون المالية 2020 ص 36.

4- الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي:

استحدث هذا الرسم بموجب المادة 94 من قانون المالية لسنة 2003 المعدل والمتمم بالمادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008، والمادة 65 من قانون المالية لسنة 2018، والمادة 92 من قانون المالية لسنة 2020.

ينشأ رسم تكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي، وفقا لحجم المياه المطروحة وعبئ التلوث الناتج عن النشاط الذي يتجاوز حدود القيم المحددة بموجب التنظيم الساري المفعول. وتخصص عائدات من الرسم كما يلي:

الشكل رقم (6): حاصل توزيع الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المادة 92 من قانون 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019

المتضمن قانون المالية لسنة 2020، ص 36.

المطلب الثاني: مصادر التمويل الخارجية

تأتي عملية الاعتماد على الموارد الخارجية كمرحلة ثانية أو استثنائية، تلجأ إليها الإدارة المحلية عند الضرورة إذا كانت الموارد الداخلية لا تكفي لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار في الميزانية المحلية، فالموارد الخارجية وفق التنظيم المعمول به في الجزائر وتتمثل فيما يلي:

الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

الفرع الأول: الإعانات

تخصص الدولة والولاية إعانات مالية للبلدية نظرا لعدم كفاية الموارد الذاتية، بغرض تحقيق التنمية في كل المجالات.

أولا: إعانات الدولة:

تمنحها الدولة للبلدية قصد إنجاز مشاريع اقتصادية واجتماعية ومدرسية مختلفة من خلال مختلف البرامج ومخططات التنمية المتمثلة في:

1 - المخطط البلدي للتنمية PCD:

تعد هذه المخططات أحد أهم مظاهر التمويل المباشر لبرامج وعمليات التنمية المحلية، وهي إعانات مركزة سنوية تم إنشائها بموجب المرسوم 73-136 المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية الخاصة بالتنمية بالتممية كوسيلة منهجية لضمان التوازن الاقليمي والجهوي من الجماعات المحلية في مجال التنمية وللنهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لهذه الوحدات وهي بذلك تشكل أداة تخطيط مثلى لتنفيذ السياسة المحلية للتنمية والتهيئة العمرانية من جهة، وتحقيق التوازن الجهوي وتوفير مصادر تمويل إضافية للبلدية من جهة أخرى. (دلالي و باية ، 2021 ، صفحة 408)

2- المخططات الوطنية المرفقة بالبرامج الخاصة:

هي برامج وطنية تهدف إلى تحقيق التنمية الوطنية الشاملة مثل برامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج صندوق الجنوب، وبرنامج دعم النمو بالإضافة إلى برامج الصناديق الخاصة، كالصندوق المشترك لتمويل الجماعات المحلية، وتعتبر تابعة للمخطط الوطني للتنمية. (الطاهر، 2011، صفحة 73)

ثانيا: إعانات الولاية:

هي عبارة عن مساعدات تمنحها الولاية للبلديات على سبيل التجهيز وتقتطع من نفقات التجهيز وتخصص، التجهيزات الإدارية، التجهيزات الاجتماعية، التجهيزات الصحية، التجهيزات الثقافية والرياضية. وغيرها من التجهيزات العمومية، غير أن هذه المساعدات مقارنة مع المساعدات الأخرى تعتبر ضعيفة جدا وعلى هذا الأساس يمكن اعتبارها مساعدات رمزية. (الوهاب، 2022، صفحة 133).

ثالثا: إعانات صندوق التضامن وصندوق الجماعات المحلية للضمان (CSGCL):

هو مؤسسة عمومية تتمتع بالاستقلال المالي وهو يعمل تحت وصاية وزير الداخلية، يقوم الصندوق بكثير من المهام في إطار مساعدة الجماعات المحلية منها:
- العمل على مساعدة الجماعات المحلية بالوسائل المالية؛

الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

- توزيع المخصصات المالية المدفوعة من قبل الدولة؛
- توزيع تخصيص إجمالي التسيير فيما بين الجماعات المحلية؛
- تقديم مساهمات مالية للجماعات المحلية التي تجابه الكوارث. (فتحي، 2021، صفحة 190)

الفرع الثاني: الهبات والوصايا:

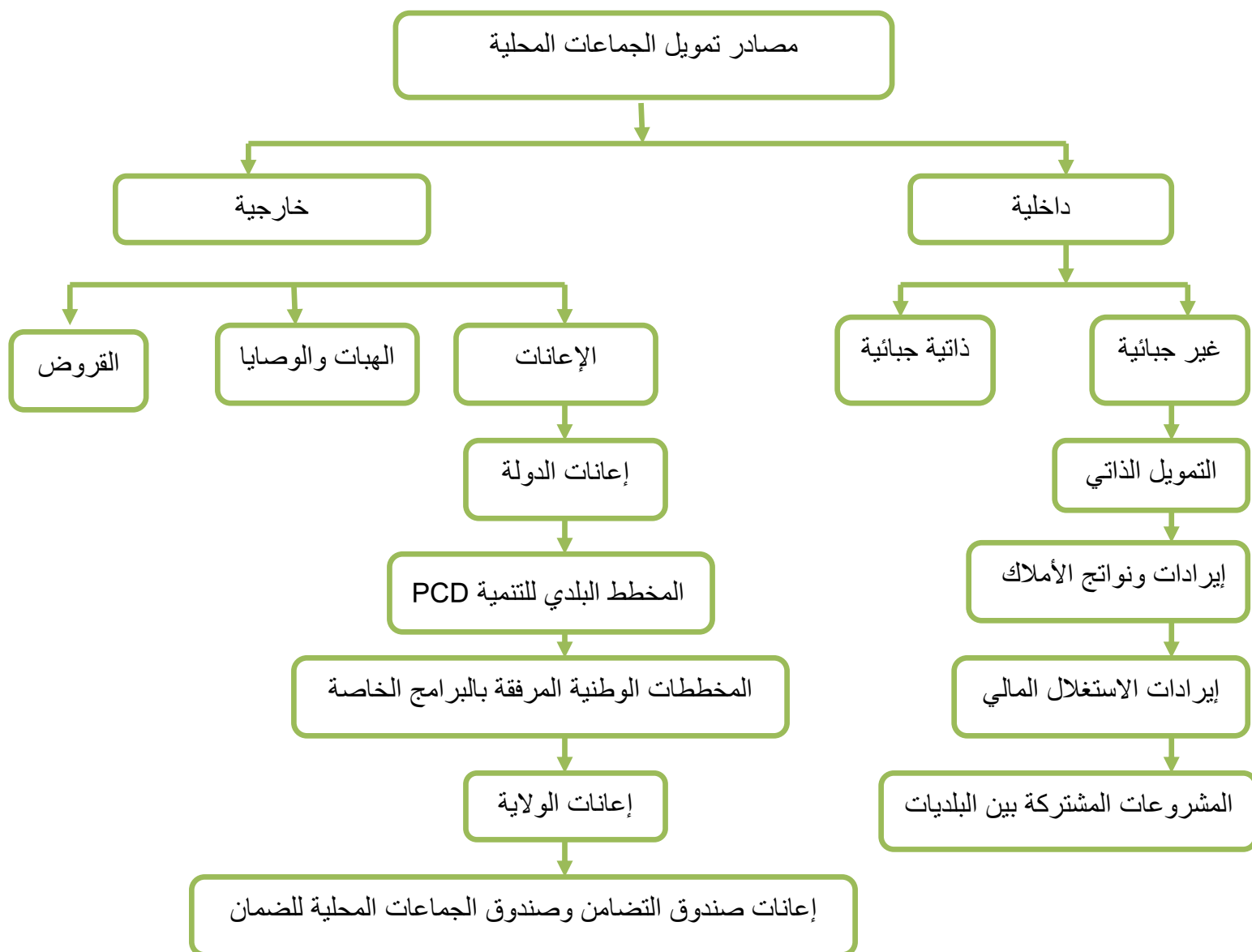
تعتبر التبرعات والهبات مورداً من موارد المجالس المحلية وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنون إما مباشرة إلى المجالس المحلية أو بشكل غير مباشر للمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها، فذلك قد تكون نتيجة وصية تركها أحد المواطنين بعد وفاته في حالة انعدام الورثة أو هبة يقدمها أحد المغتربين لتخليد اسمه في بلده. (خيزر، 2011، صفحة 38).

الفرع الثالث: القروض

تستعمل القروض في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تنشأ على مستوى المحليات وتعجز موارد الميزانية على تغطية نفقاتها، ولا يجوز عادة للمجالس المحلية على مستوى المحليات أن تلجأ إلى عقد قروض دون إذن من الحكومة وهذا النوع من القروض عادة ما يكون بفائدة بسيطة ومدة القرض تعتمد على طبيعة المشروع المراد إنفاق قيمة القرض عليه (خيزر، 2011، صفحة 38).

الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

الشكل رقم (07): مصادر تمويل الجماعات المحلية



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات مقدمة من مديرية الإدارة والمالية في بلدية المسيلة

الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

المبحث الثالث: مفهوم الجباية المحلية

تعتبر الجباية المحلية رصيد مالي هام يمكن البلدية من التحرك في مختلف المجالات، كما أنها من أهم الإيرادات التي تستعمل في تسيير إيرادات الدولة وتلبية حاجياتها، وفقا لذلك سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الجباية المحلية، المبادئ والخصائص، وكذا الأهداف الأساسية التي تقوم عليها.

المطلب الأول: تعريف الجباية المحلية

يقصد بالجباية المحلية "مجموعة الضرائب والرسوم المستحقة لفائدة الجماعات المحلية وهيئاتها بطرق مباشرة أو غير مباشرة أو تلك التي يرجع حق استخلاصها بواسطة إدارتها الجبائية مباشرة من لدى الملزمين بأدائها أو تلك المحولة لفائدتها من طرف الدولة". (اسماء و كمال، 2022، صفحة 967).

وتعرف الجباية المحلية أيضا على أنها " كل الإيرادات الجبائية التي تعود للجماعات المحلية وفقا لمبدأ إقليمية لنشاط أو التخفيض الجبائي في إطار السياسة الجبائية الكلية والهادفة إلى التأثير على المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال توازن الميزانية العامة وتركيبها أثرها المباشر على الإنفاق المحلي وعلى الاستثمار وعلى حماية واستقرار النمو الاقتصادي". (علي عباس ، حسيني، و خليفة ، 2018، صفحة 45).

وهي أيضا مختلف الضرائب والرسوم التي تمول خزينة الجماعات المحلية (الولاية-البلدية)، كما تم اعتبارها على أنها الضرائب التي تقوم حكومات الولايات والبلديات بفرضها. (خزناجي و قايد، 2022، صفحة 19).

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الجباية المحلية لما تحمله من ضرائب ورسوم مختلفة تعتبر مكون أساسي من مكونات ميزانية الدولة والجماعات المحلية.

كما تعتبر الضرائب والرسوم والإتاوات، من المكونات الأساسية للجباية التي تتجه الى تمويل ميزانية الدولة والجماعات المحلية.

الفرع الأول: تعريف الضريبة:

هي عبارة عن مبلغ من المال تفرضه الدولة جبرا وبدون مقابل وبصفة نهائية على المكلفين بها حسب مقدرتهم التكاليفية مساهمة منهم في تحمل الأعباء العامة للمجتمع. (سماعين، 2022، صفحة 24).

ويمكن تعريفها أيضا على أنها " فريضة نقدية إلزامية، تحددها الدولة ويلتزم المكلف بأدائها بلا مقابل، تمكينا للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع. (بوعلام، 2018، صفحة 12).

الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

مما سبق نستنتج أن الضريبة هي عبارة عن مبلغ نقدي تتحصل عليه الدولة من الأشخاص والمؤسسات بهدف تمويل نفقاتها.

الفرع الثاني: تعريف الرسم

عرف الرسم على أنه "عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب إحدى الهيئات العامة، ويقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود إلى المجتمع كله من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد، فيما يتعلق بأداء النشاط أو الخدمات العامة". (صياغ، 2018، صفحة 57).

كما يمكن تعريفه على أنه "مبلغ من النقود يدفعه الفرد بصفة جبرية إلى الدولة أو إحدى الهيئات التابعة لها، ذلك قصد الحصول على خدمة خاصة ذات مقابل مزدوج (مقابل خاص وعام في آن واحد)". (عجيلة محمد و بن نوي، 2012، صفحة 100).

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول ان الرسم هو عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه الفرد إلى الدولة أو أحد مرافقها العامة، مقابل انتفاعه بخدمة معينة، يترتب عليها نفع خاص إلى جانب نفع عام.

الفرع الثالث: تعريف الإتاوة

تعرف الإتاوة على أنها "المقابل الذي يدفعه صاحب العقار أو الثروة بسبب ارتفاع قيمة ملكه المترتب عن قيام الدولة بمشاريع عامة، إذ أن كل من الطرق المعبدة توفر المياه، الكهرباء يزيد من قيمة الأراضي إذن يعتبر مالك العقار مستفيد وهو ملزم بالمساهمة في النفقات". (اللطيف، 2023، صفحة 14).

كما تعرف بأنها "مبلغ نقدي جبري تفرضه الدولة على أصحاب العقارات بنسبة المنفعة التي حققوها من جراء قيامها ببعض الأشغال أو الأعمال العامة، ومن أمثلتها الطرق والكهرباء... الخ، من الأعمال التي يمكن أن تقوم بها الدولة". (عبيس، 2011، صفحة 04).

مما سبق يمكن استنتاج أوجه التشابه والاختلاف بين الضريبة والرسم، وكذا بين الضريبة والإتاوة.

الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

جدول رقم (2-3): يمثل أوجه التشابه والاختلاف بين الضريبة والرسم

أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
<ul style="list-style-type: none"> ▪ الضريبة تفرض على المكلف بقانون يصدر لتنظيم الأحكام المتعلقة بها والسبب في ذلك يعود إلى أهمية الضرائب وتأثيرها على العلاقة بين المكلف والدولة بينما الرسم لا يشترط لفرضه صدوره بقانون وإنما يكفي لفرضه الاستناد إلى القانون. ▪ الضريبة تدفع بصفة نهائية دون مقابل يمكن أن يحصل عليه المكلف بخلاف الرسم الذي يعود على من يقدمه بالنفع الخاص إضافة إلى النفع العام. ▪ الهدف من فرض الضريبة هو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية بينما الرسم يهدف إلى تحقيق الإيراد المالي للدولة 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ كل من الضريبة والرسم عبارة عن مبلغ من المال. ▪ كل من الضريبة والرسم يدفعان إلى الدولة ▪ كل من الضريبة والرسم يهدفان إلى تحقيق النفع العام. ▪ كل من الضريبة والرسم يفرضان بموجب القانون.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على محاضرة تركي كاظم عبيس، مدخل في الضريبة وعلاقتها بالقانون، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 03، 2011، ص4.

جدول رقم (2-4): أوجه التشابه والاختلاف بين الضريبة والإتاوة

أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تتميز الإتاوة عن الضريبة في أن الإتاوة يدفعها المكلف بها مقابل حصوله على منفعة خاصة تكون قابلة للتقدير ولا تكون تصاعدية ولا تسري عليها الإعفاءات الخاصة بالضرائب. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ كل من الضريبة والإتاوة يفرض من قبل الدولة بالنظر لما تتمتع به من سلطة مالية على الأفراد المقيمين على اقليتها أي أن المكلف يكون مجبر في الدفع.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على محاضرة تركي كاظم عبيس، مدخل في الضريبة وعلاقتها بالقانون، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 03، 2011، ص4.

الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

المطلب الثاني: خصائص ومبادئ الجباية المحلية

تتميز الجباية المحلية بمجموعة من الخصائص والمبادئ، وفقا لهذا سنتناول في هذا المطلب خصائص ومبادئ الجباية المحلية.

الفرع الأول: خصائص الجباية المحلية

تحدد أهم خصائص الجباية المحلية عن طريق:

أولا: من حيث سلطة تحديد وعاء الضريبة:

حمل المشرع الجزائري البلديات مسؤولية تعبئة المواد المالية الخاصة، أهمها الضرائب والرسوم المحلية، ومداخل ممتلكاتها والإعانات. (خزناجي و قايدي، 2022، صفحة 19).

ثانيا: من حيث سلطة تعديل معدل الضريبة:

تقوم الدولة بموجب القوانين بتحديد كل أنواع الضرائب وأوعيتها سواء تلك التي تعود حصيلتها كليا أو جزئيا للجماعات المحلية، حيث أن هذه الأخيرة لا تتمتع بأية حرية من ناحية تحديد الوعاء الضريبي أو فرض ضرائب معينة، بينما تمنح للمجالس الشعبية البلدية سلطة فرض رسوم بموجب مداورات تتم المصادقة عليها من طرف السلطة الوصية. (خزناجي و قايدي، 2022، صفحة 19).

ثالثا: من حيث تحصيل الضرائب المحلية:

تقوم الدولة بجباية كل الضرائب من جهة، ومن ثم توزيعها وتحويلها إلى مختلف الهيئات المحددة والبلديات المعنية من جهة ثانية وليس من صلاحيات البلديات متابعة التحصيل أو متابعة المتخلفين عن الدفع في حين تتمتع البلديات بسلطة تحصيل بعض الرسوم بطريقة مباشرة، لكون هذه الرسوم تدفع مقابل خدمات أدتها لمكلفتها، كما أن عملية توزيع المواد الجبائية على مختلف البلديات يتم عن طريق هذه المصالح التابعة مباشرة للدولة (وزارة المالية) وليس للبلديات أية سلطة للطعن أو الرفض. (زيرمي و سنوسي، 2013، صفحة 212).

رابعا: تقسيم الضرائب:

تحدد الدول نسب توزيع حصيلة الضرائب بينها وبين الجماعات المحلية، كما تحدد المعايير المتبعة في توزيع مواد الصندوق المشترك للجماعات المحلية وتشرف على إدارة الصندوق من خلال المجلس التوجيهي الذي يرأسه وزير الداخلية والجماعات المحلية أو ممثلين. (خزناجي و قايدي، 2022، صفحة 19)

الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

ثانيا: مبادئ الجباية المحلية

هناك العديد من المبادئ للجباية المحلية، لكن أهمها ما يلي:

الجدول رقم (2-5): مبادئ الجباية المحلية

مبادئ الجباية المحلية			
مبدأ العدالة (المساواة)	مبدأ اليقين	مبدأ الملائمة في الدفع	مبدأ الاقتصاد في النفقة
ومعناه أن يساهم ويشارك جميع أفراد المجتمع في أداء الضريبة. يستند هذا المبدأ في الفكر المالي التقليدي على تحمل الممول عبئ الضريبة تبعاً لمقدرته النسبية (الضريبة النسبية) أما الفكر المالي الحديث فيقيمها على أساس المقدرة التكاليفية (الضريبة التصاعدية)	يقصد بهذا المبدأ أن تكون الضريبة واضحة المعالم من مختلف الجوانب: القيمة، الوعاء، ميعاد الدفع، الجهة الإدارية المختصة بالتحصيل، وطرق الطعن الإداري والقضائي. يؤدي التزام هذا المبدأ ووضوح التزامات الممول اتجاه الخزينة العامة من جهة، وقيام الجهة الإدارية المختصة بالتقيد بالقانون وعدم استعمال السلطة	يهدف هذا المبدأ إلى إقامة نظام جبائي يستند إلى إقامة علاقة تناظرية بين الدولة ودافع الضريبة، وذلك من خلال: تحديد ميعاد الدفع بها باستلام وتناسب مع القدرة المالية للمكلف كأن تكون مباشرة بعد جني المحصول أو عند المصدر بالنسبة للضريبة على الدخل، أو اعتماد نظام التقسيط في الدعم... الخ.	يراد بهاذ المبدأ أن ما يصرف من نفقات وتكاليف من أجل تحصيل الضريبة يجب أن تكون ضئيلة ومتدنية إلى أقصى حد ممكن وهكذا فإن إقامة أجهزة إدارية ضخمة وتوظيف عدد كبير من الموظفين الجبايات مخالف لمبدأ الاقتصاد إذ لا خير في ضريبة تكلف جهداً كبيراً من حصيلتها.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على كتاب لدكتور محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية

العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع عنابة، الجزائر، 2003، ص 64

المطلب الثالث: أهداف الجباية المحلية

تتمثل أهداف الجباية المحلية في الهدف المالي باعتباره مصدر هام لإيرادات الجماعات المحلية والدولة، بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أولاً: الأهداف المالية:

يقصد بها تغطية الأعباء العامة، أي أن الضريبة تسمح بتوفير الموارد المالية للدولة بصورة تضمن لها الوفاء بالتزاماتها اتجاه الاتفاق على الخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع، أي تمويل الانفاق على الخدمات

الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

العامة وعلى استثمارات الحكومة (كبناء السدود، والمستشفيات، والجامعات وشق الطرق). (اللطيف، 2023، صفحة 20)

ثانيا: الأهداف الاقتصادية:

إن الضريبة وفقا للفكر المالي العام يمكن ان تؤثر على الدخل والادخار والاستثمار وبالتالي الضريبة تلعب دورا هاما في:

- التخفيض من حدة ضغط التضخم الذي يقوم بامتصاص الفائض من النقود لدى الناس عن طريق الضريبة، أما في حالة الانكماش فيكون العكس بحيث تخضع الضريبة وتتوسع في الإعفاءات للوصول إلى مستوى التشغيل الكامل
- توجيه عناصر الانتاج نحو الفروع الانتاجية التي ترغب الدولة في تطويرها وترقيتها ويكون ذلك بالتخفيض من سعر الضريبة او إعفاء أصحاب هذه المشاريع من دفع الضريبة على أرباح الشركات في الثلاث السنوات الأولى من بداية النشاط.
- استعمال الضريبة كأداة لتوجيه الاقتصادي عن طريق التقليل أو الملاغاة في سم الضريبة حسب القطاعات التي تريد الدولة أو الملاغاة في سم الضريبة حسب القطاعات التي تريد الدولة تشجيعها أو سحبها. (عجيلة محمد و بن نوي، 2012، صفحة 104).

ثالثا: الاهداف الاجتماعية:

- يحسن سرد أهم الأهداف الاجتماعية للجباية فيما يلي:
- العمل على تقليل الفوارق الاجتماعية وتوزيع الدخل بما يتناسب مع العدالة الاجتماعية، وذلك عن طريق اعتماد الدولة رفع الضرائب على أصحاب الدخل المرتفعة، ثم إعادة توزيع حصيلتها على أصحاب الدخل المنخفضة.
 - تستعمل الدولة الضريبة وسيلة لرفع أسعار المنتجات التي تراها مضرّة بصحة أفراد المجتمع كالمشروبات الكحولية والسجائر.
 - تمويل بعض الخدمات العامة لأفراد المجتمع، كالأمن وغيره، بالأموال المجمعة من فرض الضريبة، ويتعلق الأمر بتلك الخدمات التي يمكن للقطاع الخاص أن يتخلى عنها. (اللطيف، 2023، صفحة 21).

رابعا: الأهداف السياسية:

تتمثل أهم الأهداف السياسية في:

الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

إن فرض الضريبة يؤدي إلى الشعور بالانتماء الوطني، مما سيدفع المكلف إلى الاستفسار عن كيفية إنفاق هذه الأموال، وبذلك فإن روح المسؤولية ينتشر في المكلفين، وبهذا فإن الانحراف في استعمال النفقات العامة كثيرا يؤدي بالمكلفين إلى التلاعب بالتصريحات الجبائية من أجل التهرب الضريبي ودفع أقل مبلغ للضريبة وبالتالي التقليل من المساهمات في أعباء الدولة.

تستخدم الضرائب لتحقيق أهداف سياسية كتسهيل التجارة مع بعض الدول أو الحد منها وذلك عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات أو حتى الإعفاء منها في بعض الأحيان أو الرفع منها في حالة الرغبة في الحد من التجارة معها، وتستخدم الدولة العديد من الوسائل الفنية لتحقيق هذه الأغراض الداخلية. (اللطيف، 2023، صفحة 22).

من الأهداف السابقة نستنتج أن الجباية تهدف أساسا إلى تمويل النفقات العمومية وهي تستخدم أيضا لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، لكن إذا تعارض الهدف المالي للضريبة مع أهدافها الأخرى يجب أن تعطى الأولوية للهدف المالي لأن الضريبة هي المورد الأساسي للدولة، أما الأهداف الأخرى فيمكن استخدام أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى في تحقيقها.

الفصل الأول — الإطار النظري للجماعات المحلية والجباية المحلية

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر الجماعات المحلية عنصراً أساسياً وحيوياً في التنمية المحلية، فهي تعمل على تحسين جودة حياة المواطنين من خلال تقديم الخدمات الأساسية وتعزيز البنية التحتية المحلية. حيث تعتمد في ذلك على مجموعة متنوعة من مصادر التمويل لضمان استمرارية تقديم خدماتها وتنفيذ مشاريع التنمية.

كما تنقسم مصادر تمويل الجماعات المحلية حسب المصدر إلى موارد داخلية وأخرى خارجية، فالموارد الداخلية (ذاتية) تحصل عليها البلدية من حاصل الجباية والرسوم، ومداخيل أملاكها العامة والخاصة، ونواتج الاستغلال المالي، أما الموارد الخارجية فتتمثل في الإعانات والقروض والهبات والوصايا.

الفصل الثاني
دور الجباية
المحلية في تمويل
بلدية المسيلة
دراسة ميدانية
لفترة 2021-2023

الفصل الثاني — دور الجباية المحلية في تمويل بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023

تمهيد

تشكل المصادر المالية دعامة أساسية لعمل البلديات وتمكينها من تحقيق أهدافها التنموية وتقديم خدمات عالية الجودة للمجتمعات المحلية، من خلال توفير التمويل الكافي والمستدام، يمكن للبلديات تعزيز استقلاليتها المالية.

يعد المورد الجبائي من أهم المصادر المالية التي تعتمد عليها البلديات لتمويل أنشطتها، تتنوع هذه الموارد بين الضرائب والرسوم وتحسين كفاءتها الإدارية، وهذا ما سيتم معرفته في هذا الفصل بدراسة ميدانية لدور الجباية المحلية في تمويل ميزانية بلدية المسيلة.

سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على أهم مصادر التمويل الجبائية لبلدية المسيلة

خلال الفترة 2021-2023:

المبحث الأول: تقديم بلدية المسيلة

المبحث الثاني: مساهمة المصادر الجبائية في ميزانية بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023

المبحث الثالث: المشاكل التي تعاني منها بلدية المسيلة والحلول المقترحة

الفصل الثاني — دور الجباية المحلية في تمويل بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023

المبحث الأول: التعريف بميدان الدراسة

سيتم من خلال هذا المبحث إعطاء لمحة عن بلدية المسيلة من حيث الموقع الجغرافي والموقع الإداري والهيكل التنظيمي والمهام.

المطلب الأول: البطاقة التقنية للبلدية

بلدية المسيلة عبارة عن تجمع سكاني شبه ريفي تمثله الأحياء القديمة الكراغلة العرقوب ثم الجعافرة وحي الكوش وكلها متواجدة على ضفتي الوادي (واد القصب)، وبعد زلزال 1965 وظهر ما يعرف باسم حي 300 مسكن وحي 500 مسكن بدأت المدينة تتوسع في الاتجاه الغربي أي إلى المنطقة الغربية للوادي ومع بداية السبعينات شهدت المدينة تطور ملحوظا، ومع مطلع الثمانينات بدأ التوسع الحضري يأخذ أشكال السكن الاجتماعي وكذا التجزيئات السكنية وظهر بعض المرافق الأساسية مثل الجامعة والمركب الرياضي... إلخ، وللتوضيح أكثر سنتطرق لها من جانب الموقع الجغرافي، الموقع الإداري، المساحة وعدد السكان.(الأمانة العامة لبلدية المسيلة).

1. الموقع الجغرافي:

مجال بلدية المسيلة ينتمي الى حوض شط الحضنة في الجزء الغربي منه على ارتفاع محصور بين 400 و700م فوق سطح البحر.

الشكل رقم (8): الموقع الجغرافي لبلدية المسيلة



المصدر: الأمانة العامة لبلدية المسيلة

الفصل الثاني — دور الجباية المحلية في تمويل بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023

2. الموقع الإداري:

تقع بلدية المسيلة في الحدود الشمالية الشرقية للولاية يحدها:

- من الشمال بلدية العش (ولاية برج بوعريرج)؛
- من الجنوب بلدية أولاد ماضي؛
- من الشرق بلدية المطارفة والسوامع؛
- من الغرب بلدية أولاد منصور.

3. المساحة وعدد السكان:

تتربع بلدية المسيلة على مساحة قدرها 25,233 كم² يسكنها حوالي 156.647 نسمة حسب إحصاء 2008 وتعتبر ذات كثافة سكانية عالية مقارنة بباقي بلديات الولاية حيث تصل الي حوالي 627 ساكن / كم² وحسب تقديرات 2016 بلغ عدد السكان 224.991 نسمة. (مكتب الإحصاء لبلدية المسيلة).

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبلدية

يقوم هيكل البلدية على عدة مديريات ومصالح ومكاتب وهذه الأخيرة يسيرها مجموعة من الموارد

تندرج تحت إطارها مجموعة من المهام والوظائف الموكلة لها.

أولاً: الأمانة العامة: وتتكون من مصلحتين

1- مصلحة المصالح المشتركة وتسيير رئاسة المجلس: وتتكون من ثلاث مكاتب

- مكتب المصالح المشتركة؛
- مكتب تسيير شؤون المجلس؛
- مكتب تسيير الأرشيف والإعلام واللوازم المكتبية.

2 - مصلحة المنازعات والشؤون القانونية: وتتكون من مكنتين

- مكتب المنازعات والشؤون القانونية؛
- مكتب العقود الادارية والاحتياطات العقارية.

ثانياً: مديرية التنظيم والشؤون الاجتماعية: وتتكون من مصلحتين

- مصلحة التنظيم والشؤون العامة: تتكون من 04 مكاتب
- مكتب التنظيم والشرطة العامة، ويتكون من فرعين (فرع التصديقات المختلفة وفرع الحرفيين والمنشآت المصنفة)؛

الفصل الثاني — دور الجباية المحلية في تمويل بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023

- مكتب الحالة المدنية، ويتكون من ثلاث فروع (فرع الأرشيف للحالة المدنية، فرع تسجيل المواليد والوفيات وفرع تسجيل عقود الزواج)؛
- مكتب متابعة الفروع الادارية، ويتكون من (الفروع الإدارية من الفرع الأول إلى الفرع السابع)؛
- مكتب الانتخابات والإحصاء.
- **مصلحة الشؤون الاجتماعية:** وتتكون من مكتبين
- مكتب الشؤون الاجتماعية، ويتكون من ثلاث فروع (فرع الشؤون العامة والتمهين، فرع الشؤون الاجتماعية وفرع الأنشطة الثقافية والرياضية)؛
- مكتب النشاط الاجتماعي.
- ثالثا: مديرية الإدارة والمالية:** وتتكون من 03 مصالح
- 1 - مصلحة الميزانية والعمليات المالية:** وتتكون من مكتبين
- مكتب الميزانية والحساب الإداري؛
- مكتب العمليات المالية، ويتكون من ثلاثة فروع (فرع التسيير، فرع التجهيز، فرع الأجور).
- 2 مصلحة ممتلكات البلدية:** وتتكون من مكتبين
- مكتب تسيير ومتابعة الجرد العام، ويتكون من فرعين (فرع الممتلكات المنقولة وفرع الممتلكات الغير منقولة)؛
- مكتب تسيير الممتلكات.
- 3 مصلحة تسيير الموظفين:** وتتكون من مكتبين
- مكتب تسيير الموظفين؛
- مكتب الحركة والتعداد.
- رابعا: مديرية الصيانة العامة والوسائل والبيئة:** وتتكون من 04 مصالح
- 1 - مصلحة الصيانة العامة:** وتتكون من مكتبين
- مكتب الصيانة العامة، ويتكون من 03 فروع (فرع الإنارة العمومية، فرع الصيانة العامة وفرع تسيير ومتابعة الحراسة)؛
- مكتب صيانة ممتلكات البلدية، ويتكون من 03 فروع: (فرع النظافة لمقرات البلدية والمدارس، فرع صيانة المساجد والمدارس والمقابر، فرع صيانة الكهرباء). (مكتب تسيير الموظفين)

الفصل الثاني — دور الجباية المحلية في تمويل بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023

2- مصلحة النظافة والمساحات الخضراء: وتتكون من مكتبين

- مكتب النظافة، ويتكون من (فرع النظافة)؛
- مكتب صيانة وسقي المساحات الخضراء.

3 مصلحة الوسائل العامة: تتكون من 03 مكاتب

- مكتب الحظيرة، ويتكون من 03 فروع (فرع الميكانيك العامة، فرع النجارة وفرع التلحيم)؛
- مكتب المخازن والتموين، ويتكون من 04 فروع (فرع مخزن قطاع الغيار والوقود، فرع مخزن المواد العامة والكهرباء، فرع تسيير المحشر وفرع التموين)؛
- مكتب تسيير الوكالة المتعددة الخدمات للاستغلال المباشر.

4- مصلحة البيئة والصحة: وتتكون من مكتبين

- مكتب البيئة، ويتكون من 04 فروع (فرع اللجان المختلفة، فرع متابعة المخططات البيئية، فرع الترخيصات للمنشآت والنشاطات المنظمة وفرع البناءات الفوضوية)؛
- مكتب الوقاية، ويتكون من 03 فروع (فرع التنظيم الصحي، فرع مكافحة الأمراض والأوبئة وفرع المعاينة الصحية واللجان المختلفة)

خامسا: مديرية الصفقات والمتابعة والتعمير: وتتكون من 03 مصالح

1 مصلحة الصفقات: وتتكون من 03 مكاتب

- مكتب التسيير الاداري؛
- مكتب المتابعة التقنية وسيرورة المشروع؛
- مكتب الفلاحة والبيئة الريفية.

2 مصلحة المتابعة: وتتكون من 03 مكاتب

- مكتب متابعة مشاريع التهيئة العمرانية والبناء؛
- مكتب متابعة مشاريع الري والأشغال العمومية؛
- مكتب التمتير.

3 مصلحة التعمير: تتكون من مكتبين

- مكتب الدراسات العمرانية، ويتكون من فرعين (فرع المتابعة وفرع التخطيط والبرمجة).

الفصل الثاني — دور الجباية المحلية في تمويل بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023

- مكتب التصديقات، ويتكون من 03 فروع (فرع رخصة التجزئة، فرع رخصة البناء وفرع التراخيص للشبكات المختلفة).

جدول رقم (2-6): يمثل مجموع المناصب العليا في بلدية المسيلة:

المناصب	الأمانة العامة	المديريات	الفروع	المصالح	المكاتب
العدد	01	04	44	14	34

المصدر: مصلحة تسيير الموظفين لبلدية المسيلة

المطلب الثالث: مهام مصالح البلدية:

تتجلى مهام مصالح بلدية المسيلة في:

أولاً: الأمانة العامة:

يتمحور الدور الرئيسي للأمانة العامة على التنشيط والتنسيق بين مجمل المصالح والمديريات الداخلية وكذا الخارجية وتتكون من مصلحتين وهما مصلحة المصالح المشتركة وتسيير شؤون رئاسة المجلس، مصلحة المنازعات والشؤون القانونية.

1- مصلحة المصالح المشتركة وتسيير شؤون رئاسة المجلس:

تتكون من ثلاثة مكاتب وهي مكتب المصالح المشتركة، مكتب تسيير شؤون المجلس، مكتب تسيير الأرشيف والإعلام واللوازم المكتبية.

1-1- مكتب المصالح المشتركة: يقوم بالمهام التالية:

- متابعة وإحصاء عرائض المواطنين؛
- متابعة وإنجاز برنامج الإعلام الآلي للبلدية؛
- تنظيم العلاقة بين البلدية والجمعيات ذات الطابع الاجتماعي.

1-2- مكتب تسيير شؤون المجلس: يقوم بالمهام التالية:

- مسك سجل المداولات والقرارات والسهر على تسجيل كل المداولات والقرارات والتأثيرات التابعة لها؛
- إعداد وإرسال الاستدعاءات الموجهة لأعضاء المجلس؛
- متابعة محاضر لجان المجلس؛
- متابعة المصادقة على القرارات والمداولات مع السلطة الوصية.

1-3- مكتب تسيير الأرشيف والإعلام واللوازم المكتبية: يقوم بالمهام التالية:

- متابعة وتنظيم وحفظ أرشيف البلدية؛
- تسجيل الرخص والشهادات؛
- تسجيل المذكرات والبرقيات والتعليمات الإدارية؛
- تمويل المصالح والمكاتب بالتجهيزات واللوازم المكتبية. (مصلحة تسيير الموظفين لبلدية المسيلة).

2- مصلحة المنازعات والشؤون القانونية:

تتكون من مكاتبين وهما مكتب المنازعات والشؤون القانونية، مكتب العقود الإدارية والاحتياطات العقارية.

الفصل الثاني — دور الجباية المحلية في تمويل بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023

2-1- مكتب المنازعات والشؤون القانونية: يقوم بالمهام التالية:

- يطلع على كل النزاعات المتعلقة بالبلدية؛
- متابعة الأحكام القضائية؛
- الاتصال بالمحاكم ومحامي البلدية.

2-2- مكتب العقود الإدارية والاحتياطات العقارية:

يقوم بمتابعة الاحتياطات العقارية للبلدية.

ثانيا: مديرية الإدارة والمالية:

تتكون هذه المديرية من ثلاث مصالح وهي مصلحة الميزانية والعمليات المالية، مصلحة تسيير الموظفين مصلحة ممتلكات البلدية.

1- مصلحة الميزانية والعمليات المالية:

على مستوى هذه المصلحة قمنا بدراستنا الميدانية، حيث تتكون من مكتبين وهما:

مكتب الميزانية والحساب الإداري ومكتب العمليات المالية.

1-1- مكتب الميزانية والحساب الإداري: يقوم بالمهام التالية:

- إعداد الميزانية الأولية والإضافية والحساب الإداري؛
- متابعة التأشير على الميزانية من طرف السلطة الوصية؛
- متابعة إيرادات ونفقات البلدية.

1-2- مكتب العمليات المالية:

يسهر هذا المكتب على تنفيذ الميزانية بقسميها التسيير والتجهيز من خلال:

- إنجاز التكاليف ومتابعة التأشير عليها لدى مصالح الرقابة المالية؛
- إنجاز الحوالات ومتابعة تنفيذها من طرف أمين الخزانة البلدي؛
- إنجاز الملاحق الخاصة بالميزانية.

1-3- فرع الأجور: يقوم بالمهام التالية:

- تسديد أجور المستخدمين الدائمين والمؤقتين؛
- التعويض على الوظيفة لأعضاء المجلس الشعبي البلدي؛
- تسوية الأعباء الاجتماعية لمختلف العمال والموظفين.

الفصل الثاني — دور الجباية المحلية في تمويل بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023

2- مصلحة تسيير الموظفين:

تتكون من مكتبين مكتب تسيير الموظفين مكتب الحركة والتعداد.

2-1- مكتب تسيير الموظفين: يقوم بالمهام التالية

المشاركة في تحضير وإنجاز عمليات التوظيف، إحصاء الموظفين والعمال الذين بلغو السن القانونية للتقاعد، التكفل وإنجاز ملفات التقاعد وإحالاته لدى صندوق التقاعد، متابعة ملف الضمان الاجتماعي وحوادث العمل وذوي حقوق المتوفى، إنجاز مختلف الشهادات المتعلقة بالضمان الاجتماعي، إنجاز البطاقة المهنية للعمال وإنجاز مقررات الخبرة المهنية للأعوان المتعاقدين.

2-2- مكتب الحركة والتعداد: يقوم بالمهام التالية

- مسك سجل القوائم الاسمية لجميع الموظفين والعمال ومتابعته؛
- مسك سجل العطل المرضية، الغيابات، الإجازات؛
- إنجاز مختلف العقوبات الإدارية. (مصلحة تسيير الموظفين لبلدية المسيلة).

3- مصلحة ممتلكات البلدية:

تتكون من مكتبين مكتب متابعة الجرد العام، مكتب تسيير الأملاك.

3-1- مكتب متابعة الجرد العام:

يقوم بجرد رد كل ممتلكات البلدية المنقولة والثابتة.

3-2- مكتب تسيير الأملاك: يقوم بالمهام التالية:

- مسك بطاقة لممتلكات البلدية؛
- متابعة إيرادات الممتلكات؛
- التحضير للمزايدات الخاصة بالأملاك.

ثالثا: مديرية التنظيم والشؤون الاجتماعية:

تتكون من مصلحتين مصلحة التنظيم والشؤون العامة، مصلحة الشؤون الاجتماعية.

1- مصلحة التنظيم والشؤون العامة:

بتكون من أربعة (4) مكاتب وهي:

- مكتب التنظيم والشرطة العامة؛

الفصل الثاني — دور الجباية المحلية في تمويل بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023

- مكتب الحالة المدنية؛
 - مكتب الفروع؛
 - مكتب الانتخابات والإحصاء.
- 1-1- مكتب التنظيم والشرطة العامة:** يحتوي المهام التالية:
- المهام المتعلقة بالشرطة العامة (التصديق على مختلف الوثائق، حركة السيارات، بطاقة التعريف الوطنية، جواز السفر، رخص السياقة)؛
 - متابعة ملفات إنشاء واستغلال المؤسسات المصنفة؛
 - إعداد وتسليم الوثائق الخاصة بالنشاطات الحرفية.
- 1-2- مكتب الحالة المدنية:** يقوم بالمهام التالية:
- المسك الحسن والمحافظة على سجلات الحالة المدنية وإعداد وتسليم مختلف وثائق الحالة المدنية؛
 - تسجيل عقود الزواج، تسجيل المواليد، تسجيل الوفيات.
- 1-3- مكتب متابعة الفروع:**
- يقوم هذا المكتب على متابعة إحدى عشر فرع بلدي خاص بالحالة المدنية موزعة على مختلف تراب البلدية.
- 1-4- مكتب الانتخابات والإحصاء:** يقوم بالمهام التالية:
- مسك بطاقة الناخب؛
 - متابعة تطهير القوائم الانتخابية؛
 - التحضير المادي للعمليات الانتخابية، حفظ السجلات وضبطها؛
 - متابعة كل الإحصائيات.
- 2- مصلحة الشؤون الاجتماعية:** تتكون من مكتبين
- مكتب الشؤون الاجتماعية، مكتب النشاط الاجتماعي.
- 1-2- مكتب الشؤون الاجتماعية:** يقوم بالمهام التالية
- متابعة القضايا التالية (الشغل السكن، الفئات المحرومة، المسنين... إلخ)؛
 - السهر على ترقية الأنشطة الثقافية والرياضية.
- 2-2- مكتب النشاط الاجتماعي:**

الفصل الثاني — دور الجباية المحلية في تمويل بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023

يتولى هذا المكتب تسيير المنحة الجزافية للأرامل والمطلقات المعاقين وعمال الشبكة الاجتماعية.

رابعا: مديرية الصيانة العامة والوسائل:

تتكون من أربعة (4) مصالح وهي مصلحة الصيانة العامة مصلحة النظافة والمساحات الخضراء مصلحة الوسائل العامة مصلحة البيئة والصحة.

1- مصلحة الصيانة العامة: تتكون من مكتبين

مكتب الصيانة العامة ومكتب صيانة ممتلكات البلدية.

1-1- مكتب الصيانة العامة: يقوم بالمهام التالية:

- يتكفل هذا المكتب بإصلاح الأعطال التي قد تحدث في الإنارة العمومية عبر محيط البلدية؛
- صيانة الطرقات؛
- تسيير ومتابعة الحراس.

1-2- مكتب صيانة ممتلكات البلدية: يقوم بالمهام التالية:

- تنظيف مقر البلدية والفروع التابعة لها والمدارس؛
- صيانة مقرات البلدية والفروع والمدارس والمساجد والمقابر؛
- صيانة الكهرباء على مستوى مقرات البلدية والمدارس والمساجد.

2- مصلحة النظافة والمساحات الخضراء:

تتكون من مكتبين مكتب النظافة ومكتب صيانة وسقي المساحات الخضراء.

1-2- مكتب النظافة:

يقوم هذا المكتب على تنظيم وتقسيم عمال وعتاد البلدية من أجل جمع القمامة المنزلية ووضعها على مستوى مؤسسة معالجة النفايات المنزلية.

2-2- مكتب صيانة وسقي المساحات الخضراء: يقوم بالمهام التالية:

- سقي المساحات الخضراء؛
- القيام بعملية التشجير.

3- مصلحة الوسائل العامة: تتكون من مكتبين:

- مكتب الحظيرة؛

الفصل الثاني — دور الجباية المحلية في تمويل بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023

- مكتب المخازن والتموين.

3-1- مكتب الحظيرة: يقوم بالمهام التالية:

- تسير ومتابعة عتاد البلدية؛

- تصليح ميكانيك عتاد البلدية؛

- صيانة كل ما يتعلق بالنجارة العامة لمرافق البلدية.

- صيانة كل ما يتعلق بالحدادة لمرافق البلدية. (مصلحة الوسائل العامة لبلدية المسيلة).

3-2- مكتب المخازن والتموين: يقوم بالمهام التالية:

- تسجيل وتخزين قطاع الغيار والوقود ولوازم البناء والكهرباء العامة؛

- تموين فرق الصيانة بالمواد الأولية اللازمة.

4- مصلحة البيئة والصحة: تتكون من مكتبين:

4-1- مكتب البيئة: يقوم بالمهام التالية:

- السهر على مراقبة المياه الصالحة للشرب؛

- تعيين مختلف مصادر المياه؛

- التدخل الفوري في حالات تلوث المياه؛

- جمع القمامة لمكافحة يرقات الحشرات عبر مصادر تكاثرها بالوديان والقمامة.

4-2- مكتب الوقاية والصحة: يقوم بالمهام التالية:

- برمجة حملة رش لمكافحة داء اللشمانيا عبر أحياء المدينة؛

- القيام بحملة مكافحة الكلاب المتشردة؛

- مكافحة الجرذان والفئران بالفراغات الصحية بواسطة مادة سامة.

خامسا: مديرية الصفقات المتابعة والتعمير :

تتكون من ثلاثة (3) مصالح مصلحة الصفقات، مصلحة المتابعة، مصلحة التعمير.

1- مصلحة الصفقات:

تتكون من ثلاثة مكاتب مكتب التسيير الإداري، مكتب المتابعة التقنية وسيرورة المشاريع، مكتب الفلاحة والتنمية الريفية.

الفصل الثاني — دور الجباية المحلية في تمويل بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023

1-1- مكتب التسيير الإداري:

يقوم مكتب التسيير الإداري بتحضير دفاتر الشروط بناء على الكشف الكمي والتقييمي المقدم من طرف المهندس الذي يقوم بمعاينة المشروع. (مصلحة الموظفين لبلدية المسيلة).

1-2- مكتب المتابعة التقنية وسيرورة المشاريع:

يقوم هذا المكتب بالإعلان عن الاستشارات والمناقصات كما يقوم بفتح الاظرفة وتقييم العروض.

1-3- مكتب الفلاحة والتنمية الريفية:

يقوم هذا المكتب بإعداد برنامج التلقيح وبطاقة الفلاح، وإحصائهم من حيث العتاد والعدد.

2- مصلحة المتابعة: تتكون من ثلاثة مكاتب:

- مكتب متابعة مشاريع التهيئة العمرانية والبناء؛
- مكتب متابعة مشاريع الري والأشغال العمومية؛
- مكتب التمتير.

2-1- مكتب متابعة مشاريع التهيئة العمرانية والبناء:

مهمة هذا المكتب الاطلاع على مشاريع التهيئة العمرانية على مستوى تراب البلدية والمقرات التابعة للبلدية من حيث الصيانة والترميم وإعداد الكشوف الكمية والتقييمية لكل ما هو متعلق بالبلدية ومقراتها.

2-2- مكتب متابعة مشاريع الري والأشغال العمومية:

يتكفل هذا المكتب بمتابعة المشاريع الخاصة بالري والأشغال العمومية وإنجاز دراسات وحساب التكاليف للمشاريع المراد تنفيذها ومراقبة جودة المشاريع.

2-3- مكتب التمتير:

يقوم هذا المكتب بعد إنجاز المشاريع بحساب الأشغال المنفذة من طرف المقاولات والقيام بحساب الفواتير.

3- مصلحة التعمير:

تتكون من ثلاثة مكاتب مكتب الدراسات العمرانية مكتب الترخيصات للشبكات المختلفة، مكتب التصديقات.

3-1- مكتب الدراسات العمرانية:

يقوم بإنجاز مخطط شغل الأرض.

الفصل الثاني — دور الجباية المحلية في تمويل بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023

3-2- مكتب الترخيصات للشبكات المختلفة: يقوم بالمهام التالية:

- إعطاء الترخيص للشاحنات بالدخول للمدينة؛
- تسليم الشهادات الإدارية لتركيب العدادات الكهربائية؛
- منح رخص شق الطريق والقيام بالأشغال على الطريق العمومي.

3-3- مكتب التصديقات: يقوم بالمهام التالية:

- تسليم رخص (البناء، الهدم التجزئة، القسمة)؛
- استلام ملفات التسوية في إطار القانون 08_15؛
- تسليم شهادة قابلية الاستغلال؛
- تسليم شهادة التعمير. (مصلحة التعمير لبلدية المسيلة).

الفصل الثاني — دور الجباية المحلية في تمويل بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023

المبحث الثاني: مساهمة المصادر الجبائية في ميزانية بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023

تتشكل ميزانية البلدية من مصادر تمويل خارجية وأخرى داخلية والتي تتسم بدورها إلى مصادر تمويل ذاتية غير جبائية ومصادر تمويل جبائية، لذا سنقوم من خلال هذا المبحث بالتعرف على أهم الإيرادات الجبائية لبلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023، ودراسة مدى تطورها.

المطلب الأول: الضرائب العائدة لبلدية المسيلة 2021-2023

تم تحصيل قيم إيرادات الضرائب العائدة لبلدية المسيلة خلال ثلاث سنوات من سنة 2021 إلى غاية 2023 في الجدول التالي:

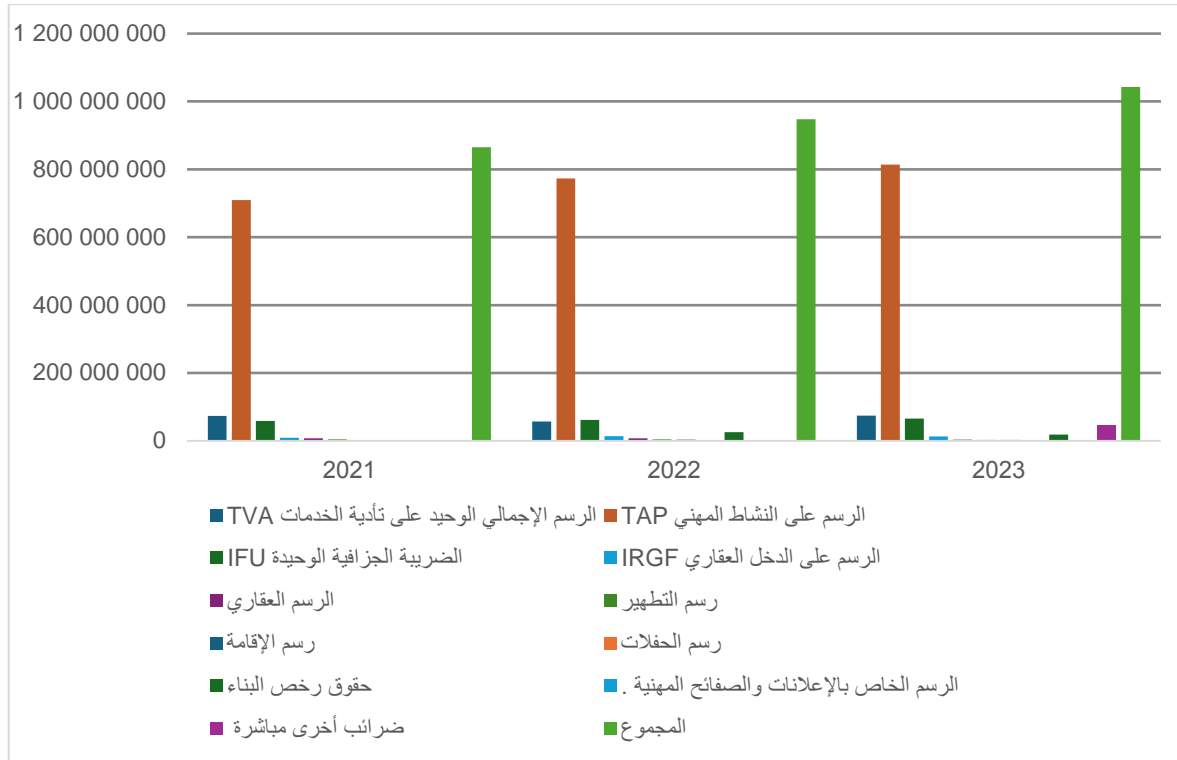
الجدول رقم (2-7): الضرائب العائدة لبلدية المسيلة الفترة من 2021-2023

السنوات	2021	2022	2023
الرسم الإجمالي الوحيد على تأدية الخدمات TVA	73235479.81	57093891.77	74407944.02
الرسم على النشاط المهني TAP	709790621.50	773153135.17	814242070.75
الضريبة الجزافية الوحيدة IFU	58711653.91	61889048.38	65558178.41
الرسم العقاري	7287700.17	7729586.64	3804927.64
رسم التطهير	4 101 835.82	3 844 545.40	2 494 428.39
رسم الإقامة	1 473 900.00	3 395 370.00	2 975 920.00
رسم الحفلات	1 126 000.00	1 240 000.00	819 800.00
الرسم على الدخل العقاري IRGF	9 227 585.61	13 691 526.93	12 804 045.40
حقوق رخص البناء	/	25 501 028.25	18 359 183.71
الرسم الخاص بالإعلانات والصفائح المهنية	/	182 500.00	157 500.00
ضرائب أخرى مباشرة	/	/	46 846 054.87
المجموع	864954776.82	947720632.54	1042470053.19

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من بلدية المسيلة. (أنظر الملحق رقم 1-2-3)

الفصل الثاني — دور الجباية المحلية في تمويل بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023

الشكل رقم (10) الضرائب لبلدية المسيلة لسنة 2021-2023



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (11)

من الجدول رقم (11) والشكل رقم (10) نلاحظ خلال السنوات الثلاث بأن الإيرادات الجبائية عرفت تزايد مستمر من سنة إلى أخرى في الفترة (2021-2023)، حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2023 بمبلغ يقدر ب 1042470053.19 دج بعدما كانت في سنة 2022 تقدر ب 947720632.54 دج وذلك بنسبة 9.9%، أي مبلغ زيادة قدره 94749420.5 دج.

كما سجلت في السنة الأولى من سنوات الدراسة 2021 مبلغ ب 864954776.82 دج، وذلك بنسبة 17.02% أي مبلغ قدره 177515276.2 دج.

وأخذ الرسم على النشاط المهني حصة الأسد بنسبة 82.06% من مجموع الكلي للإيرادات، الذي يعتبر أهم مورد للسيولة بالنسبة للبلديات وأن مسألة إغائه تشكل عائقا كبيرا في تمويل ميزانية البلديات، وفي الدرجة الثانية يأتي الرسم على القيمة المضافة بنسبة 8.46%، حيث يلاحظ تذبذب في حصيلته وهذا راجع للنشاط الاقتصادي كلما ازدهر ارتفعت نسبة هذا الرسم والعكس صحيح.

كما تمثل الضريبة الجزائرية الوحيدة نسبة 6.78% من مجموع الإيرادات، ثم تأتي الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الربوع العقارية بنسبة عائدة للبلدية تقدر ب 1.06%، أما بالنسبة للرسم العقاري ورسم

الفصل الثاني — دور الجباية المحلية في تمويل بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023

التطهير نجدها ضعيفة جداً، وذلك بسبب تناقص عدد العقارات المحصلة أو انخفاض نسبة التحصيل أو كليهما.

المطلب الثاني: نسبة مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية بلدية المسيلة للفترة 2021-2023
من خلال هذا المطلب سيتم التعرف على نسبة مساهمة الجباية المحلية في الإيرادات الإجمالية لبلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023.

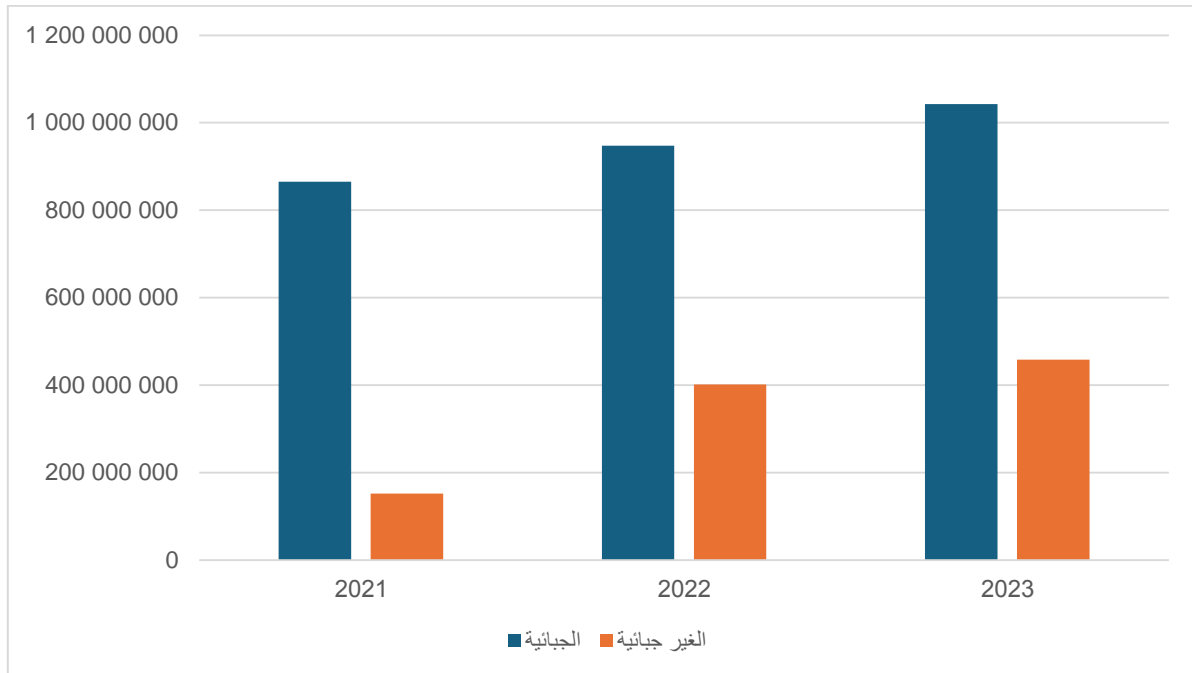
الجدول رقم (2-8): نسبة مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية بلدية المسيلة 2021-2023.

2023	2022	2021	
1 042 470 053.19	947 720 632.54	864 954 776.82	الجبائية
458 743 643.04	401 702 906.79	152 127 533.92	الغير الجبائية
1 501 213 696.23	1 349 423 539.33	1 017 082 310.74	المجموع العام للإيرادات
%69.44	%70.23	%85.04	النسبة %

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة من طرف بلدية المسيلة

شكل رقم (11) مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية بلدية المسيلة (أعمدة بيانية) لسنة

2021-2023

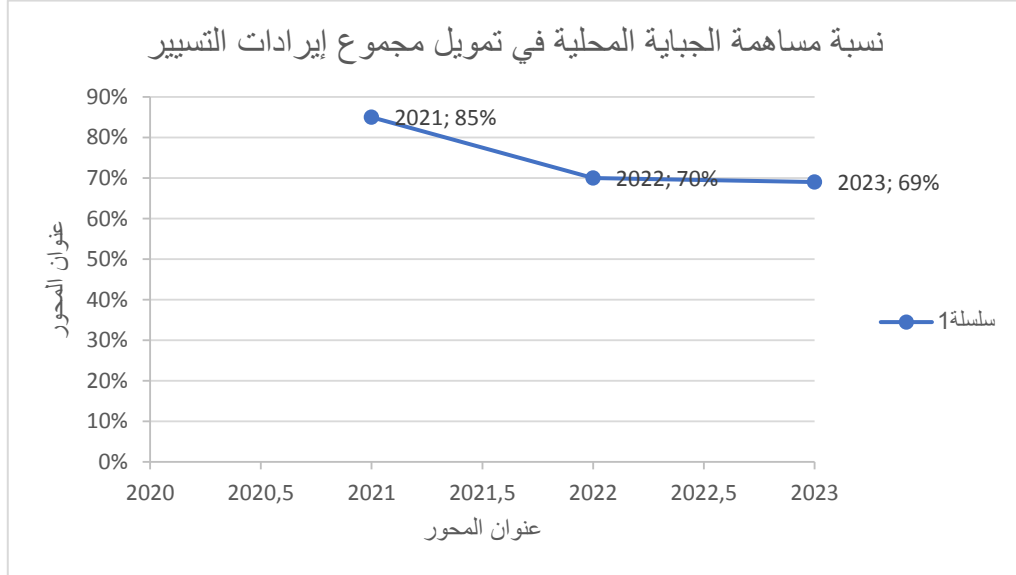


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (12)

الفصل الثاني — دور الجباية المحلية في تمويل بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023

الشكل رقم (12): يوضح مدى مساهمة مجموع الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية

لسنة 2021-2023



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (12)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) زيادة في الإيرادات الجبائية على مدار ثلاث سنوات أما بالنسبة للشكل البياني رقم (12) يبين نسبة مساهمة الجباية المحلية في تمويل إيرادات بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023 نلاحظ أنها متناقصة نوعا ما، حيث سجلت في سنة 2021 أعلى نسبة لها والمقدرة بـ 85% لتتخف في سنة 2022 إلى نسبة 70%، كما استمرت بالانخفاض لتسجل نسبة 69.44% خلال سنة 2023

الجدول رقم (2-9): يمثل نسبة مساهمة الرسم على النشاط المهني بالنسبة لإجمالي إيرادات الجبائية

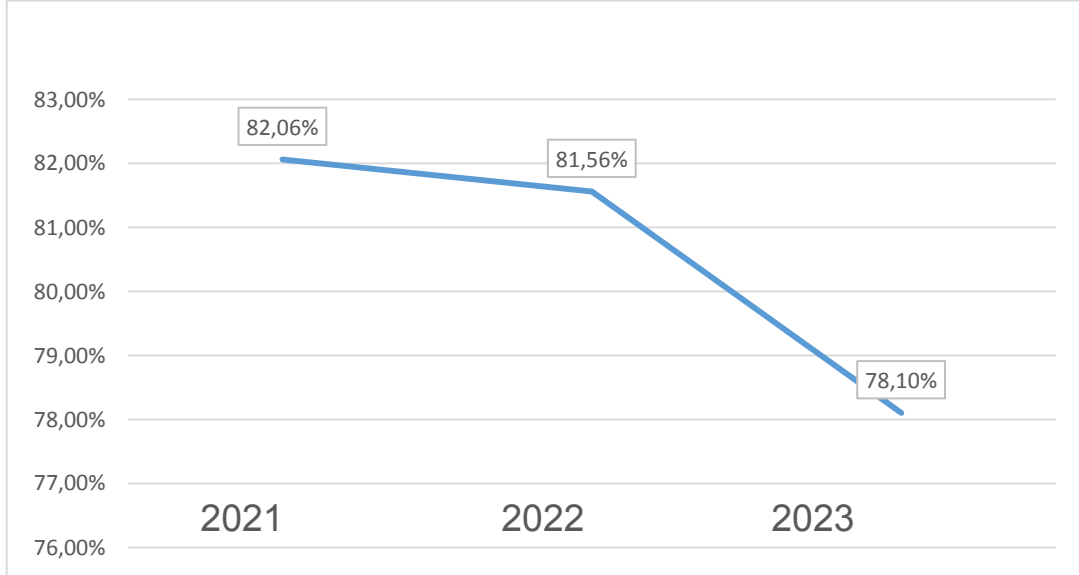
النسبة %	مجموع الإيرادات الجبائية	الرسم على النشاط المهني	السنوات
82.06%	864 954 776.82	709 790 621.50	2021
81.58%	947 720 632.54	773 153 135.17	2022
78.10%	1 042 470 053.19	814 242 070.75	2023

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق مقدمة من طرف البلدية

الفصل الثاني — دور الجباية المحلية في تمويل بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023

الشكل رقم (13): يمثل نسبة مساهمة الرسم على النشاط المهني بالنسبة لإجمالي إيرادات الجباية

لسنة 2021-2023



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (13)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن قيم الرسم على النشاط المهني في تزايد مستمر على مدار ثلاث سنوات إلا أن الشكل البياني رقم (13) يبين أن نسبة مساهمة الرسم على النشاط المهني في تناقص مستمر حيث سجلت أعلى نسبة لها في سنة 2021، أي السنة الأولى من سنوات الدراسة بـ 82.06%، كما استمرت في التناقص على مدى سنتين الموليين، محققة خلال سنة 2022 و 2023، نسبتيين 81.58% و 78.10% على التوالي، وذلك بسبب إعفاء بعض المؤسسات من دفع الرسم على النشاط المهني والتغير في معدلاته على ميزانية بلدية المسيلة.

الفصل الثاني — دور الجباية المحلية في تمويل بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023

المبحث الثاني: المشاكل التي تعاني منها بلدية المسيلة والحلول الممكنة

سنتطرق في هذا المبحث إلى المشاكل التي تعاني منها بلدية المسيلة وكذا الحلول المقترحة لتلك المشاكل.

المطلب الأول: المشاكل التي تعاني منها بلدية المسيلة

بالرغم من الدور الهام والإيجابيات التي تعود بها الجباية المحلية كأحد أهم الموارد المالية للجماعات المحلية ونخص بالذكر البلدية إذ تعتبر ناقصة رغم الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية والراجع سببها لمجموعة من التحديات تعيق مردوديتها، والمتمثلة في:

أولاً: استحواد الدولة على الضرائب الأكثر إنتاجية:

تتميز الموارد الجبائية المحصلة لفائدة بلدية المسيلة مقارنة بتلك المحصلة لفائدة الدولة باحتكارها من طرف هذه الأخيرة إذ تستحوذ على 75% لصالحها، في حين لا تحصل بلدية المسيلة إلا على 25%.

إضافة إلى الضرائب التي تستحوذ عليها الدولة وتعود لها مثل التعريفات الجمركية والجبائية البيتروولية، فهي أيضا بلدية المسيلة في بعض الضرائب، ويظهر من خلال هذه الورقة البحثية في الإطار النظري للجبائية المحلية، إذ تستحوذ الدولة على الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للرسوم المحصلة من العمليات داخل الجزائر 80% من عائداته الذي هو مصدر مهم جدا، في حين يعود إلى البلدية 10% و 10% للصندوق المشترك للجماعات المحلية، أما بالنسبة للرسوم من العمليات الاستيراد 85% للدولة و 15% للصندوق المشترك للجماعات المحلية فقط، إضافة إلى استحوادها على 9% من ضريبة المناجم مقابل 10% لصالح البلدية، كما تحتكر على نسبة 60% بالنسبة للضريبة على الأملاك، بينما يعود إلى بلدية المسيلة بنسبة 20% بالرغم من كون هذه الأملاك ذاتية للبلدية. (مديرية الإدارة والمالية)

ثانياً: تبعية الإيرادات الجبائية لسلطة المركزية

تخضع الضريبة لقواعد محددة في إطار قانون المالية السنوي الذي يؤكد مشروعية الضريبة ثم يأتي دور القوانين الفرعية المخصصة، ومن خلال هذه القوانين يتضح أن البلدية لا بد لها من تأسيس الضريبة.

ونظرا لاختلاف إمكانات كل بلدية وطبيعة نشاطاتها وموقعها الجغرافي يمكن ترك الحرية بالنسبة لبعض الرسوم أو الضرائب التي تملكها وتميزها عن باقي البلديات، أو تحدد وعائها ونسب

الفصل الثاني — دور الجباية المحلية في تمويل بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023

اقتطاعها وفقا لمستوى الخدمات التي تقدمها وهذا تحت رقابة السلطة المركزية أو الوصاية حتى لا تتحول البلدية إلى حكومة داخل حكومة أو يؤدي إلى تفاوت في الصلاحيات بين البلديات.

ثالثا: عدم استقرار التشريع الضريبي

يعرف النظام الجبائي الجزائري تغيرا من سنة إلى أخرى وهذا ما أدى إلى عدم استقراره.

رابعا: عدم مرونة الجباية المحلية

يمكن لسلطة المركزية أن تفرض ضرائب جديدة أو تزيد من سعر الضرائب الموجودة دون أن يحد من سلطاتها في هذا المجال أحد سوى إذ خشيت وقوع آثار اقتصادية أو اجتماعية ضارة نتيجة زيادة العبء الضريبي، وهذا كون أنها هي من لها سلطة التأسيس والتحصيل عكس ضرائب الهيئات المحلية التي تمتاز بعدم مرونتها، حيث نجدها غير قابلة للزيادة في حالة وجود احتياجات جديدة.

إضافة إلى ثقل التشريع الضريبي الذي لا يمكنه مواكبة تطور احتياجات الأفراد وكذلك كون السلطة المركزية هي دائما من تأسس الضرائب فبعدها عن السلطات المحلية هي أقل علما باحتياجات المواطن المتزايدة عكس المنتخبين المحليين الذين هم على علم بذلك، لكن ليس لهم أي دور في هذا التدخل.

خامسا: ضعف مردودية الضرائب والرسوم التابعة للجماعات المحلية

أغلب الضرائب والرسوم التي تحصل لفائدة البلدية ذات مردودية ضعيفة وهذا راجع إلى محدودية وعائها الضريبي وكذا قلة المكلفين بها، ونجد أن الضرائب العائدة لفائدة الدولة ذات مردودية مرتفعة وذلك لارتباطها بعناصر تتميز بصفة التطور والاستمرار.

سادسا: ظاهرة التهرب الضريبي

تعتبر ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي عامل الذي يجعل خزينة الجماعات المحلية تحرم من مبالغ التي تستحقها، ويعرقل إمكانيات تسيير المرافق العامة لإشباع حاجات المجتمع المتزايدة، يقصد بالتهرب الضريبي هي ظاهرة يحاول المكلف بالضريبة عدم دفع الضريبة كليا أو جزئيا بنقل عبئها أو التخلص منها عن طريق التهرب. (مديرية الإدارة والمالية)

الفصل الثاني — دور الجباية المحلية في تمويل بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لتلك المشاكل

من أجل أن تتمكن الجماعات المحلية من الرفع من مستوى مردودية مواردها المحلية وإيجاد الحلول الممكنة لمشاكلها أن تأخذ بعين الاعتبار الحلول التالية:

أولاً: الإصلاح المالي

وتظهر هذه الإصلاحات في منح الهيئات المحلية استقلالية مالية أوسع، وحصولها على نصيب معقول من الموارد المالية الوطنية لتواكب متطلبات التنمية المحلية وزيادة الاستثمارات في المحليات، كإعطاء المجالس المحلية حرية أكثر في التصرف في أموالها وفرض الضرائب الرسوم التي تؤول إليها قانونياً وأن تتصرف فيها بمنعزل عن تدخل السلطة المركزية.

كما يجب على الهيئات المحلية بإشراك القطاع الخاص في نشاطاتها وتميمته وتشجيعه لتخفيف أعباءها وتنمية مصادرها المالية، فالقطاع الخاص استطاع ارتداد العديد من المجالات الخدمية التي ظلت حكرًا على الجماعات المحلية وتأديتها بصورة أفضل من حيث الكم والكيف.

ثانياً: توازن العلاقة بين الحكومة والإدارة المحلية

حيث يظهر ذلك من خلال القوانين والتشريعات المسيرة لعمل الجماعات المحلية، حيث هناك اختلاف واضح في العلاقة بين المركز والأطراف مما أضر كثيراً بهذه الأخيرة وعرقلة مسيرتها، وتصحيح هذا الاختلال يعتبر الخطوة الأولى في طريق الإصلاح وتطوير نظام الإدارة المحلية. بالإضافة إلى الإصلاحات المالية المذكورة سابقاً تساعد في إعادة التوازن المطلوب، فإنه لا بد من ترتيب العلاقة بين السلطة المركزية والسلطات المحلية وتقاسم السلطات بينهما بصورة واضحة بحيث لا يتعدى أي منهما على صلاحيات الأخرى، إضافة إلى تنظيم العلاقات الأفقية والرأسية بين كافة المستويات المركزية.

ثالثاً: الإصلاح الهيكلي والإداري

فيما يتعلق بالإصلاح الهيكلي والإداري وتحسين بيئة أعمال الهيئات المحلية وأيضاً لا بد من إعادة في حكم وإعداد البلديات سواء عن طريق تجميعها ووضعها في بلديات أكبر حجماً وذلك عملاً بمبدأ اقتصاديات الحجم الذي بموجبه تقل التكاليف أو تزيد.

وعملية إصلاح الجماعات المحلية تتطلب:

- معالجة كافة أوجه البيروقراطية؛

الفصل الثاني — دور الجباية المحلية في تمويل بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023

- تبسيط السياسات والإجراءات ومحاربة الروتين وحسم أي تضارب وازدواجية اختصاصات المسؤولين؛
- توفير المعلومات اللازمة في سرعة وسلامة اتخاذ القرارات والرقابة؛
- تحديث الإدارة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتغيير أنماط السلوك والثقافة السائدة في الإدارة المحلية.

رابعاً: تفعيل المشاركة الشعبية

لكي تؤدي الهيئات المحلية دورها بصورة كاملة لا بد من تمهيد الطريق بإحداث انفتاح سياسي، يمكن للجماهير الشعبية من المشاركة في تقرير مستقبلها الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي وذلك عبر مجالس الحكم المحلي المنتخبة ويعتمد ذلك على درجة الانفتاح في النظام السياسي ومستوى المشاركة الذي يسمح بها النظام السياسي. (مديرية الإدارة المالية)

الفصل الثاني — دور الجباية المحلية في تمويل بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023

خلاصة الفصل الثاني

تعتبر الإيرادات الجبائية من أهم المصادر المالية لبلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023، حيث ساهمت في تمويل ميزانية بلدية المسيلة محققة سنة 2021 نسبة 85.04%، إذ تعتبر هذه النسبة الأكبر على مدى ثلاث سنوات الدراسة مقارنة بالإيرادات الغير جبائية.

رغم التعديلات في الرسم على النشاط المهني إلا أن ذلك لم يؤثر على حصيلة الإيرادات في سنوات الدراسة 2021-2023، حيث عرفت زيادة معتبرة من سنة إلى أخرى.

من خلال دراستنا التطبيقية تم التوصل إلى صحة الفرضيات التالية:

- الفرضية الاولى، التي تنص على أن الجباية المحلية من أهم مصادر تمويل ميزانية البلدية، تم قبول هذه الفرضية باعتبار أن الإيرادات الجبائية المصدر الرئيسي في تمويل ميزانية بلدية المسيلة.

- تعتبر الفرضية الثانية صحيحة، حيث نجد تأثير التعديلات في الرسم على النشاط المهني على إيرادات الجباية المحلية، فهناك علاقة طردية بين حصيلة الرسم على النشاط المهني وحصيلة الإيرادات الجبائية الإجمالية للبلدية.

خاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا تم التوصل إلى أن الجباية المحلية لها أهمية كبيرة في تمويل الجماعات المحلية، حيث تعتبر مصدر هاماً للدخل البلدي، فالجباية المحلية هي تلك الضرائب والرسوم التي تفرضها السلطات المحلية على المواطنين والشركات والمؤسسات التي تعمل داخل نطاق البلدية أو الولاية. ونظراً لتمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية والإدارية أوجب لها الاعتراف بخصوصية الاستقلال المالي أو الذمة المالية المستقلة، ويعني هذا توفير مبالغ أو موارد مالية خاصة بالجماعات المحلية حتى تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وإشباع حاجيات المواطنين في نطاق صلاحياتها. وقد تم إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي بغية التعرف على الجباية المحلية ودورها في تمويل ميزانية بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023، وقد تم اختيار فرضيات الدراسة الشيء الذي ساعد على التوصل إلى جملة من النتائج.

1- النتائج المتوصل إليها:

- من خلال دراستنا لهذا البحث وبعد الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى أن:
- الجباية المحلية تعتبر أهم مصدر من مصادر تمويل الجماعات المحلية من خلال مجموعة من الرسوم والضرائب التي تقوم بتوزيعها في تغطية النفقات العامة.
 - الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة والضريبة الجزافية الوحيدة من أهم الضرائب المشكلة للجباية المحلية لبلدية المسيلة.
 - عدم التصريح الحقيقي والتهرب الضريبي من طرف الخاضعين للضريبة من دفع بعض الرسوم كرسوم الذبح المنعدم، وذلك بسبب عمليات الذبح خارج المذابح المرخصة وصعوبة تنفيذ إجراءات تحصيل هذا الرسم.
 - التوزيع غير العادل للإيرادات الجبائية بين الدولة والجماعات المحلية حيث يظهر عدم التوازن بين مردودية الضرائب العائدة للدولة التي تتميز بغزارتها واتساعها وسهولة تحصيلها وارتباطها بالنظام الاقتصادي، ومردودية الضرائب العائدة للجماعات المحلية، ومنها البلديات التي تتميز بصعوبة تحصيلها وضيق وعائها وضعف تحصيلها مثل الرسم العقاري ورسم التطهير.

2- التوصيات:

- انطلاقاً من النتائج المستخلصة سابقاً يمكن تقديم التوصيات التالية:
- على البلديات أن تتمتع بالاستقلالية التامة وأن تمتلك حق تأسيس الضرائب والرسوم.

- لا بد أن تصاغ التشريعات الجبائية بلغة بسيطة سهل فهمها، وأن تبتعد قدر الإمكان عن الغموض والتعقيد وكثرة التأويلات التي تشجع على التهرب الضريبي.
- ضرورة اللجوء إلى طرق التحصيل الجبري في ظل عدم نجاعة أساليب التحصيل الودي، وذلك بإشراك مختلف مصالح البلدية في هذه العملية من خلال تزويدها بقوائم المكلفين بدفع مختلف الضرائب والرسوم، وقد يكون من المفيد جدا ربط الاستفادة من استخراج جميع وثائق الحالة المدنية ورخص البناء وشهادات والمطابقة وأي وثيقة أخرى، بضرورة تقديم شهادات عدم الإخضاع لمختلف الضرائب والرسوم أو إبرام الذمة.
- أن ترفع الدولة نصيب البلديات من بعض الضرائب والرسوم التي تمتاز بالمردودية العالية لصالح البلديات عوض تقديم إعانات ومساعدات مشروطة ومخصصة لقطاعات معينة وهذا لتدعيم الاستقلالية المالية للبلديات.

3- آفاق الدراسة:

- من خلال هذا البحث يتبين لنا أن موضوع الجباية المحلية للجماعات المحلية يستدعي المزيد من الدراسات والأبحاث المستقبلية، لعلنا نفتح آفاقا بحثية أخرى تتمثل في:
- سياسات تحسين الموارد المحلية لتمويل البلديات.
 - واقع الجباية المحلية مع التقسيم الإداري الجديد وظهور الولايات المنتدبة.
 - إصلاح الجباية المحلية في الجزائر.



قائمة
المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

1. رضا خلاصي، (2014)، شذرات النظرية الجبائية (ط1). الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
2. عيسى سماعيل، (2022)، جباية ومحاسبة المؤسسة، تقنيات جبائية ومحاسبية وفق القانون الجبائي الجزائري والنظام المحاسبي المالي **scf**، الجزائر: منشورات الصفحات الزرقاء العالمية.
3. محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء (2003)، المالية العامة، عنابة، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.
4. محمد علي الخلاية، (2009)، الإدارة المحلية وتطبيقها في كل من الأردن - بريطانيا - فرنسا - مصر - دراسة تحليلية مقارنة، (ط1)، عمان: دار الثقافة.
5. ولهي بوعلام، (2018)، جباية المؤسسة، الجزء الأول، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

ثانياً: المذكرات والأطروحات

6. خنفري خيضر، (2011)، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
7. سالمى عبد الوهاب، (2022)، آليات تفعيل مصادر التمويل للحد من عجز ميزانية الجماعات المحلية، (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: مالية وجباية معقدة، الجزائر: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
8. سمراني دحمان، (2018)، إشكالية الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر للفترة 2005-2014، (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، الجزائر: جامعة محمد بوقرة، بومرداس.
9. عزيز محمد الطاهر، (2011)، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية، (مذكرة ماجستير)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
10. صياف عصام، (2018)، أثر الجباية المحلية على مالية بلدية الجزائر، (أطروحة دكتوراه)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص إدارة محلية، قسم الحقوق، الجزائر: جامعة باتنة 01- الحاج لخضر.
11. ناصر فتحي، (2021)، إشكالية التنمية المحلية للشرق الجزائري، تحليل حول فكرة القلمة، (أطروحة دكتوراه)، في علوم الأرض، تخصص تهيئة الإقليم، الجزائر: جامعة باتنة 2.

ثالثاً: المجالات والمجلات

12. أسماء ريغي، كمال زيتوني، (2022)، سبل تفعيل مساهمة الجباية المحلية في تحويل ميزانية السلطات المحلية- دراسة حالة البلديات الكبرى لولاية برج بوعرييج خلال الفترة 2015-2020، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 05، العدد 01.
13. أسماء سلامي، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مجلة كلية العلوم السياسية، العدد 10.

قائمة المراجع

14. أمينة بن خزناسي، بومدين قايد، (2022)، الجباية المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية- دراسة تحليلية لميزانية بلدية برج بوعريبرج خلال الفترة 2014-2018، مقال.
15. براهيم فاطمة، بالصالح حورية، (2022)، أثر إصلاحات المالية المحلية في تعزيز موارد الجماعات المحلية- دراسة حالة بلدية شروين للفترة 2014-2017، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 03، العدد 01.
16. بن الحاج جلول ياسين، أهمية تفعيل الإيرادات المحلية غير الجبائية في تمويل التنمية المحلية- دراسة حالة الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 08.
17. تركي كاظم عبيس، (2011)، مدخل في الضريبة وعلاقتها بالقانون، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية.
18. حمدي معمر، (2018)، إصلاحات المالية المحلية في الجزائر كآلية لتصحيح عجز ميزانية الجماعات المحلية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 02.
19. حميداني علي، درويش الزهراء فريال، (2017)، دور الجماعات الإقليمية في تكريس الديمقراطية التشاركية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 01، العدد 01.
20. دلالي عبد الجليل، باية عبد القادر، (2021)، نظام تمويل الجماعات المحلية في الجزائر بين محدودية الموارد الذاتية وتأثير الإعانات المركزية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 01.
21. زروخي صباح، سالم عبد الوهاب، (2021)، مساهمة المصادر الداخلية والخارجية لقسم التجهيز في برامج الجماعات المحلية- دراسة تحليلية لحالة بلدية المسيلة، الفترة بين 2015-2019، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 08، العدد 02.
22. زيرمي نعيمة، سنوسي بن عومر، (2013)، الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات، مجلة استراتيجية التنمية، المجلد 03، العدد 05.
23. سوداني نادية، (2017)، الرسم على النشاط المهني بين حتمية البقاء أو الزوال وأثر ذلك على حصيلة الجباية المحلية- دراسة حالة بلدية وادي فضة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 01.
24. عجيلة محمد، بن نوي مصطفى، (2012)، الجباية المحلية بين المركزية واللامركزية، ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية المحلية، مجلة دراسات جبائية، العدد 01.
25. علي عباس إبراهيم، حسيني منال، خليفة أحمد، (2018)، واقع وآفاق الجباية المحلية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 01، العدد 02.
26. قرواط يونس، (2019)، واقع ممارسة العلاقات العامة على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر- دراسة حالة ولاية البلدية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 01.
27. لخضر عبيرات، (2018)، أهمية الجباية المحلية في تعزيز الاستقلالية المالية لتسيير ميزانية الجماعات المحلية (البلدية)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 02.
28. محمد خثير، جمال صادفي، (2018)، تحديات التنمية المحلية في ظل تراجع إعانات الحكومة المالية المخصصة لولايات والبلديات في الجزائر، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، مجلة رقم 2، عدد خاص.

رابعاً: المطبوعات العلمية

29. حابي عبد اللطيف، (2023)، جباية المؤسسة (مطبوعة بيداغوجية وفق المقرر الوزاري)، (جامعة أبو بكر بالقايد- تلمسان – الجزائر)

خامساً: المواد القانونية

30. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 95، المؤرخة بتاريخ 30 ديسمبر 2018.
31. المادة 54، قانون رقم 18-18، المؤرخ في 27 ديسمبر 2018، المتضمن قانون المالية لسنة 2019.
32. المادة 98 من القانون 21 – 16 المؤرخة في 30 – 12 – 2021 المتضمن قانون المالية لسنة 2022، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 100، الصادرة بتاريخ 30 – 12 – 2021.
33. المادة 98، من قانون 21-16، المؤرخة في 30-12-2021، قانون المالية سنة (2022).
34. المادة 179، المادة 152، من قانوني البلدية والولاية.
35. المادة 215، قانون البلدية، 2017.
36. المادة 222، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2022).
37. المادة 248، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2024).
38. المادة 249، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2024)
39. المادة 261-ب، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2024).
40. المادة 261-د، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2024).
41. المادة 263، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2024).
42. المادة 263، مكرر 2، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2024).
43. المادة 265، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2024).
44. المادة 266، مكرر 1، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2024).
45. المادة 266، مكرر 2، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2024).
46. المادة 274، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2024).
47. المادة 281، مكرر 8، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2024).
48. المادة 282، مكرر 1، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2023).
49. المادة 282، مكرر 5، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2023).
50. المادة 282، مكرر 3، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2023).
51. المادة 447، من قانون الضرائب الغير المباشرة، (2024).
52. المادة 452، قانون الضرائب الغير مباشرة، (2024).
53. المادة 54، قانون رقم 18-18، المؤرخ في 27 ديسمبر 2018، يتضمن قانون المالية لسنة (2020).
54. المادة 89، قانون رقم 19-14، مؤرخ في 27 ديسمبر 2019، يتضمن قانون مالية (2020).

قائمة المراجع

55. المادة 90، من قانون 14-19، المؤرخ في 11 ديسمبر 2013، متضمن قانون مالية (2020).
56. المادة 91، من قانون رقم 14-19، مؤرخ في 11 ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية لسنة (2020).
57. المادة 92، من قانون 14-19، المؤرخ في 11 ديسمبر 2013، متضمن قانون مالية (2020).
58. المادة 91، من قانون 14-19، المؤرخ في 11 ديسمبر 2013، متضمن قانون مالية (2020).

سادسا: المراجع الأجنبية

59. **Guide pratique de tva, ministere des finances:direction générale des inputs.**
(2015).

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (1): الحساب الإداري لبلدية المسيلة سنة 2021

الرد	البيان	البيانات		الميزانية		الميزانية	البيانات	الميزانية	البيانات
		الميزانية	البيانات	الميزانية	البيانات				
43	البيانات	940	940	940	940	940	940	940	940
670	المساهمة في صافي الضمان التأمين الطبي	19 304 829,00	19 304 829,00	19 304 829,00	19 304 829,00	19 304 829,00	19 304 829,00	19 304 829,00	19 304 829,00
790	الرسوم الاحصائية	864 954 776,82	864 954 776,82	864 954 776,82	864 954 776,82	864 954 776,82	864 954 776,82	864 954 776,82	864 954 776,82
791	الرسوم الفلجية	73 235 479,81	73 235 479,81	73 235 479,81	73 235 479,81	73 235 479,81	73 235 479,81	73 235 479,81	73 235 479,81
792	الرسوم على المواصلات	1 473 900,00	1 473 900,00	1 473 900,00	1 473 900,00	1 473 900,00	1 473 900,00	1 473 900,00	1 473 900,00
793	الرسوم على ايجار الممتلكات	1 128 000,00	1 128 000,00	1 128 000,00	1 128 000,00	1 128 000,00	1 128 000,00	1 128 000,00	1 128 000,00
794	الرسوم على ايجار الممتلكات	7 287 700,17	7 287 700,17	7 287 700,17	7 287 700,17	7 287 700,17	7 287 700,17	7 287 700,17	7 287 700,17
795	الرسوم على ايجار الممتلكات	4 101 835,82	4 101 835,82	4 101 835,82	4 101 835,82	4 101 835,82	4 101 835,82	4 101 835,82	4 101 835,82
799	الرسوم على ايجار الممتلكات	777 729 861,02	777 729 861,02	777 729 861,02	777 729 861,02	777 729 861,02	777 729 861,02	777 729 861,02	777 729 861,02
760	الرسوم على ايجار الممتلكات	709 790 621,50	709 790 621,50	709 790 621,50	709 790 621,50	709 790 621,50	709 790 621,50	709 790 621,50	709 790 621,50
761	الرسوم على ايجار الممتلكات	58 711 651,91	58 711 651,91	58 711 651,91	58 711 651,91	58 711 651,91	58 711 651,91	58 711 651,91	58 711 651,91
762	الرسوم على ايجار الممتلكات	9 227 585,61	9 227 585,61	9 227 585,61	9 227 585,61	9 227 585,61	9 227 585,61	9 227 585,61	9 227 585,61
7621	الرسوم على ايجار الممتلكات	84 845 947,82	84 845 947,82	84 845 947,82	84 845 947,82	84 845 947,82	84 845 947,82	84 845 947,82	84 845 947,82
7622	الرسوم على ايجار الممتلكات	845 645 947,82	845 645 947,82	845 645 947,82	845 645 947,82	845 645 947,82	845 645 947,82	845 645 947,82	845 645 947,82
7623	الرسوم على ايجار الممتلكات	245 645 947,82	245 645 947,82	245 645 947,82	245 645 947,82	245 645 947,82	245 645 947,82	245 645 947,82	245 645 947,82
763	الرسوم على ايجار الممتلكات	101 986 673,18	101 986 673,18	101 986 673,18	101 986 673,18	101 986 673,18	101 986 673,18	101 986 673,18	101 986 673,18

الملاحق

الملحق رقم (03): الحساب الإداري لبلدية المسيلة سنة 2023

المراد	مفرد	المحيط 940-صالح الجديبة				المجموع 40 مجتمع البلدية	مفرد
		المحيطات	المجموع	التأثيرات	المحيطات الإحصائية		
670	المساهمة في صندوق التمويل المبررات المتغيرة	18 520 510,94	18 520 510,94	18 520 510,94	18 520 510,94	18 520 510,94	
	تأثيرات	18 520 510,94	18 520 510,94	18 520 510,94	18 520 510,94	18 520 510,94	
750	الإيرادات	1 042 470 053,19	1 042 470 053,19	1 042 470 053,19	100 144 506,19	942 325 547,00	
751	إيرادات الأجر على خدمة الممتلكات	74 407 944,02	74 407 944,02	74 407 944,02	15 880 515,02	58 527 429,00	
752	إيرادات على الموقوفات	2 975 920,00	2 975 920,00	2 975 920,00	2 975 920,00	1 300 000,00	
754	إيرادات على الموقوفات	819 800,00	819 800,00	819 800,00	-480 200,00	1 300 000,00	
755	إيرادات على الموقوفات	18 516 683,71	18 516 683,71	18 516 683,71	3 516 683,71	15 000 000,00	
758	إيرادات أخرى (غير متغيرة)	18 359 183,71	18 359 183,71	18 359 183,71	3 359 183,71	15 000 000,00	
7590	مخصصات رخص البلدية	157 500,00	157 500,00	157 500,00	157 500,00		
7591	مخصصات رخص البلدية	3 804 927,64	3 804 927,64	3 804 927,64	3 804 927,64		
760	إيرادات الموقوفات	2 494 428,39	2 494 428,39	2 494 428,39	-8 226 834,61	10 721 263,00	
761	إيرادات على خدمة الموقوفات	892 604 294,56	892 604 294,56	892 604 294,56	35 827 439,56	856 776 855,00	
762	إيرادات على خدمة الموقوفات	814 242 070,75	814 242 070,75	814 242 070,75	37 510 248,75	776 731 822,00	
7620	إيرادات على خدمة الموقوفات	65 558 178,41	65 558 178,41	65 558 178,41	-1 916 874,59	67 475 053,00	
7621	إيرادات على خدمة الموقوفات	12 804 045,40	12 804 045,40	12 804 045,40	234 065,40	12 569 980,00	
7623	إيرادات على خدمة الموقوفات	46 846 054,87	46 846 054,87	46 846 054,87	46 846 054,87		
769	إيرادات على خدمة الموقوفات	1 023 949 542,28	1 023 949 542,28	1 023 949 542,28	100 144 506,19	923 805 036,08	

الملاحق

الملحق رقم (4): مجموع الإيرادات المالية خلال السنوات 2021-2022-2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية المسيلة

دائرة المسيلة

بلدية المسيلة

مديرية الإدارة والمالية

جدول يتضمن مجموع الإيرادات المالية خلال السنوات 2021-2022-2023

2023	2022	2021	/
1 042 470 053.19	947 720 632.54	864 954 776.82	الجبائية
458 743 643.04	401 702 906.79	152 127 533.92	الغير جبائية
1 501 213 696.23	1 349 423 539.33	1 017 082 310.74	المجموع العام للإيرادات

12 ماي 2024

مدير الإدارة المالية

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبقراره رقم 10/2024
عبد الحليم مريش

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
 جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
 قسم:

1985
 جامعة محمد بوضياف - المسيلة
 Université Mohamed Boudiaf - Msila

المسيلة في: 2023/12/18 رقم: 2023/م.م.498

إلى السيد:
 السيد:

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التريض الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...
 في إطار افتتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد مذكرات التخرج، التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة: تخصص: فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تريضهم الميداني بمؤسساتكم. تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ر.س	الإمضاء
01	رعلي زجاج	36061118		
02				

عنوان المذكرة:

المشرف (الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التريض (الإمضاء والختم)	رئيس القسم (الإمضاء والختم)
د. دجبار ص. و. م.	عبد الحليم مريني

<http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facsege>
<https://www.facebook.com/Vice-Doyen-CEQLE-SEGC-Msila-475721049530765>

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
 ص ب: 166 المسيلة 28000. الجزائر. ☎ : 035 -33-33-33

الملحق (6): تصريح شرفي للنزاهة العلمية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: الكمبيوترية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion
Département:

المسجلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي
بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة): علي دجاج المولود(ة) بتاريخ: 2001 / 01 / 20 الكلية: الكمبيوترية
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 20912974 الصادرة بتاريخ: 2023 / 11 / 01 من: بلدية الكهيلة
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبية: 10 بالبيحة: 2023 تخصص: الكمبيوترية بتاريخ: 2023 / 11 / 01 خلال السنة الجامعية: 2023 / 2024
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دور الحيازة المحلية في تمويل
الجماعات المحلية - دراسة حالة بلدية الكهيلة
2023 - 2024

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 12 ماي 2024

التوقيع و البصمة

رئيس المجلس الشعبي البلدي
وينفويض منه
مرنيز عبد الحليم

12 ماي 2024

*يجوز كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب (ة) واحد.
**يسمح هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة دور الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية- دراسة حالة بلدية المسيلة خلال الفترة 2021-2023، حيث تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري، ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الإيرادات الجبائية تشكل موردا هاما في ميزانية بلدية المسيلة، وعلى رأسها الرسم على النشاط المهني، الذي لم تتأثر حصيلته بالتغيرات في معدله وفي الفئات الخاضعة له

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، الجباية المحلية، البلدية.

Resume:

This study aimed to address the role of local collection in financing local groups – a case study of the Municipality of M'sila during the period 2021–2023, where the descriptive approach was used in the theoretical aspect, and a case study approach in the applied aspect.

The study concluded that tax revenues constitute an important resource in the budget of the municipality of M'sila, the most important of which is the tax on professional activity, the outcome of which was not affected by changes in its rate and in the categories subject to it.

Keywords: local communistes, local collection, municipality